الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسيير

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

فعالية إدارة و تسيير المخاطر عند منح القروض البنكية

(دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي)

من إعداد الطالبة:

✓ قسوس سارة

تحت إشراف الأستاذ:

قدال زين الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	جلولي سهام	أستاذة مساعدة "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	قدال زين الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	وهراني مجدوب	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2018/2017

الاهداء و التشكرات:

بسم الله ابتدي وعلى اجمل خلق الله اصلي شفيعنا و قائد رسالة علمنا الحبيب القريب من القلوب محمد صلى الله عليه وسلم.و بعد:

اهدي ثمرة بحثي و نجاحي في المجال الدراسي الى اغلى ما املك والدي الكريمين اطال الله في عمرهما و بارك في رزقهما لما قدمنه لي من دعم طيلة حياتي خاصة خلال مشواري العلمي, فأسال الله العلي القدير ان يجعلني دخرا لهما.

الى التي انطفئ نورها في الحياة وهي حية في القلوب جدتي الكريمة نسال الله لها المغفرة و الثبات و الرحمة.

كما لا انسى كل عائلتي بذون استثناء صغيرها وكبيرها خاصة اخواني عبد الحق و زين الدين اسال الله ان يوفقهما في معيشتهما.

كما اتقدم بخالص الشكر و العرفان الى الاستاد الصديق و المشرف على المدكرة قدال زين الدين والى صديقتي رئيسة قسم المعدات و التجهيز بمدرية الموارد المائية عمور فاطمة التي لطالما كانت لي عونا.

وكهينة التي تقاسمن معي احلى ايمان, والى صديقاتي الحبيبات زهية, الاوقات و اصعبها و الى كل من يعرفني كل واحد باسمه.

وفي الاخير احلى تحية الى كل طلبة الاقتصاد النقدي و البنكي دفعة 2018 والى كل من جمعتهم داكرتي و قلبي ولم يدكرهم قلمي مع كل الاحترام و التقدير.

الشكر و الإهداء

قائمة محتويات الفهرس

قائمة الجداول و الأشكال

الفصل الأول : أساسيات حول إدارة المخاطر عند منح القروض البنكية

المقدمة العامة..... 1

المبحث الاول : مفاهيم عامة حول القروض البنكية..... 2

المطلب الاول: مفهوم القروض, اهميها و مصادرها..... 2

المطلب الثاني: تصنيفات القروض البنكية..... 3

المطلب الثالث: خطوات منح قرض..... 5

المبحث الثاني: ماهية ادارة و تسيير المخاطر البنكية..... 6

المطلب الاول : مفهوم المخاطر البنكية و تصنيفاتها..... 6

المطلب الثاني : مفهوم و نشاة ادارة المخاطر البنكية..... 8

المطلب الثالث : **اهمية ادارة المخاطر البنكية و اهدافها**..... 9

المبحث الثالث : عمليات ادارة المخاطر البنكية..... 10

المطلب الاول : مبادئ ادارة المخاطر البنكية..... 10

المطلب الثاني : ادوات ادارة المخاطر البنكية و خطواتها..... 11

المطلب الثالث : العناصر الاساسية لادارة المخاطر البنكية..... 15

خلاصة الفصل..... 17

الفصل الثاني : القروض البنكية في الجزائر

مقدمة..... 18

المبحث الاول : القوانين الجزائرية المنظمة للقروض البنكية..... 19

المطلب الاول : صدور قانون النقد و القرض حسب المرسوم 10/90..... 19

المطلب الثاني : اهداف القانون التكميلي لسنة 2009..... 24

المطلب الثالث : قانون النقد والقرض المعدل لسنة 2016..... 25

المبحث الثاني : القوانين الجزائرية المنظمة لادارة المخاطر البنكية..... 26

المطلب الاول : اهم المنظومات التي تعمل على ادارة المخاطر البنكية..... 26

المطلب الثاني : دور و مميزات السياسة النقدية خلال المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق..... 33

المطلب الثالث : واقع تطبيق قانون النقد و القرض في الجزائر..... 37

خلاصة الفصل..... 40

.

الفصل الثالث : دراسة ملف قرض في البنك الوطني الخارجي

المقدمة..... 41
المبحث الاول : تقديم البنك الوطني الخارجي..... 42
المطلب الاول : نشاة البنك..... 42
المطلب الثاني : مهام البنك و اهدافه..... 43
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الخارجي..... 45
المبحث الثاني : دراسة ملف منح قرض استثماري و استغلالي..... 48
المطلب الاول : تقديم ملف القرض و طرق تحليله من طرف البنك..... 48
المطلب الثاني : الضمانات المقدمة عند الطلب على قرض..... 53
المطلبالثالث : دراسة حالة ملف قرض استثماري و استغلالي في البنك الوطني الخارجي..... 56
خاتمة عامة..... 61

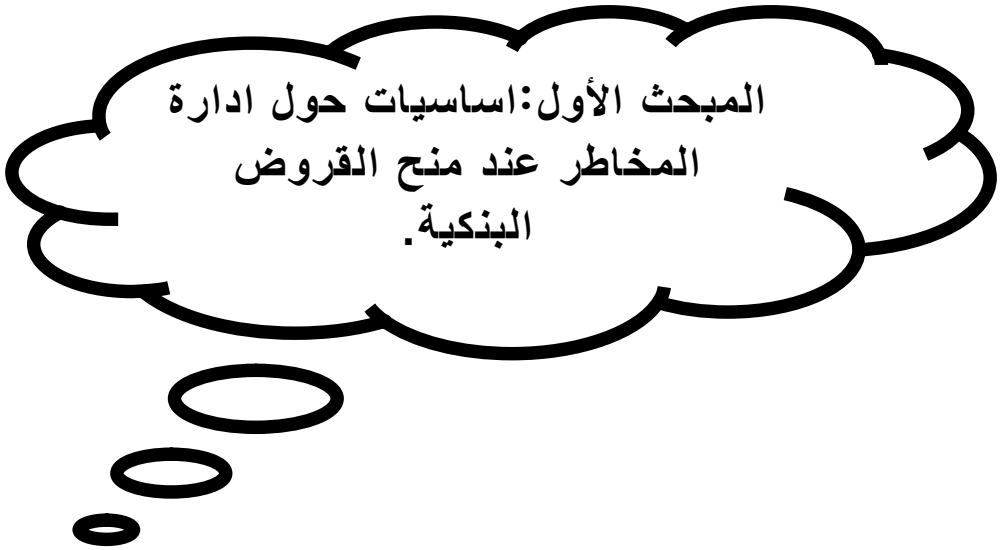

فيدورنا قمنا بتجزئة هدا المبحث الى 3 مطالب على النحو التالي:

- المطلب 1 : مفهوم القروض البنكية اهميتها و مصادرها
- المطلب 2 : تصنيفات القروض البنكية
- المطلب 3 : خطوات منح قرض

فيما يخص هذا المبحث ايضا قسمناه الى 3 مطالب وهي :

- المطلب 1 : مفهوم المخاطر البنكية و تسييرها
- المطلب 2 : مفهوم نشاة و ادارة المخاطر البنكية
- المطلب 3 : اهمية ادارة المخاطر البنكية و اهدافه

واخيرا قمنا بتقسيم هدا المبحث الى 3 مطالب فيمايلي:

- المطلب 1 : مبادئ ادارة المخاطر البنكية و مهامها
- المطلب 2 : ادوات ادارة المخاطر البنكية و خطواتها
- المطلب 3 : العناصر الاساسية لادارة المخاطر و تصنيفاتها

المقدمة العامة:

ظهر دور البنوك في تفعيل النشطات الاقتصادية من جراء جملة التغيرات التي مست جميع القطاعات العملية و التقنية و الاجتماعية الخ مما دفعت الدولة على ان تعطي اولوية واهمية بالغة للتنمية على اختلاف انواعها من اجل تطوير مجتمعاتها مما اوجب عليها العناية بالجهاز المصرفي كونه عصب الاقتصاد و القلب النابض له.

حيث ان البنوك تشغل حيزا مكانا مرموقا في دعم و انعاش الاقتصاد و سعي فهي بدلك خلية متكاملة الوظائف و متناسقة الاطراف بغية تمويل النشاط و السعي الى تطويره من خلال كافة التسهيلات الائتمانية التي تقدمها لختلف الاعوان الاقتصادية ووضعها في مشاريع استتمارية مربحة.

و يعتبر القرض اول و اهم نشاط مكسبي يسعى البنك الى تحقيقه مع مراعات اقل الخسائر و المخاطر الموجهة اساسا لعملية التمويل التي تسمح بمواجهة النفقات الاستغلال و عجز الميزانية و كدا لتمويل المشاريع الاستتمارية التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسة .

كل هدا و داك يجعل البنوك اكثر عرضة لمخاطر كبيرة و متنوعة من جراء منحه للقروض على اختلاف اجالها مما يتوجب على البنك وضع سياسة اقراضية على اعلى مستويات من الدراسة تفاديا من وقوع تلك المخاطر و تقليلها وفق قواعد و ضوابط مدروسة بدقة و احكام.

الإشكالية:

كيف تكون فعالية وادارة تسيير المخاطرعند منح القروض البنكية. ؟

الاسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالقروض البنكية.
- فيما تكمن مخاطر هده القروض.
- كيف للبنوك تحقيق مبدا فعالية تسييرو ادارة القروض البنكية.

الفرضيات:

1- القرض هو الفعل الدي يحدث بين طرفي الائتمان و الناتج عن الثقة المتبادلة بينهما و يتم منحها وفق عدة معايير منها شخصية العميل و الضمانات.

2- البنك يراعي اولا مصالحه الخاصة قبل منح اي قرض وعليه فقد تتميز السياسة الاقراضية بعدم الليونة.

3- تسير و تعالج هده المخاطر وفق عدة طرق منها الرقابة على القروض و النحكم في كيفية ادارتها.

اهمية الدراسة:

- التعرف على بعض المخاطر التي تتعرض لها مختلف البنوك عند منحها

.للفروض و دراسة معايير ادارة و فعالية تسيير اهم الجوانب المتعلقة بقرض بنكي

دوافع الدراسة:

1- طبيعة و تنوع المخاطر التي تطرأ على مختلف البنوك.

2- قلة التعامل بالقروض في الدول النامية راجع الى سوء الادارة لكل اشكال المخاطر و عدم تطبيق مبدا التحوط .

مقدمة الفصل :

سنتطرق في هدا الفصل الى دراسة شاملة حول اهم الجوانب المتعلقة بمدى فعالية ادارة و تسيير مخاطر القروض البنكية وتبيان ابرز المعايير التي تتحكم فيها و عليه فاننا قمنا بتقسيم هدا الفصل الى مايلي :

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول القروض البنكية

المطلب الاول : مفهوم القروض، اهميتها و مصادرها

1 - تعريف القروض:[1]

-من المنظور القانوني :

يعني تسليم الغير مالا منقولا على سبيل الدين الوديعة وكالة لايجار او رهن مع نية استعاذة المال بعد فترة محدودة.

-من منظور الاقتصاد:

القرض معناه وضع الثقة و اعطاءحرية لتسليم الحقيقي ؤ الفوري للاصل الحقيقي او القدرة الشرائية مقابل التسديد الذي يكون بنفس السلعة او سلعة مكافئة لها و تكون القيمة التي تسدد مكافئة للخدمات المقدمة و الخطر المتوقع خسارة جزئية او كلية.

- من الناحية الاقتصادية:

هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيئة مالية سواء كانت بنك او مؤسسة مالية و المقرض . ويعرف البنك على انه عبارة عن عقد بين البنك و الزبون و يتحقق بتسليم الاموال مقابل فائدة ويتم استرجاعه خلال مدة زمنية متفق عليها في العقد.

2 - اهمية القروض البنكية:[2]

للقروض دور حاسم في الازدهار الاقتصادي للبلاد باعتباره من اهم مصادر الاموال للبنوك في الوقت المعاصر مما يؤكد ان له فعالية كبيرة و اهداف واسعة في تمويل المشاريع التجارية.

3 - مصادر القروض البنكية:[3]

وتكون مؤقتة قصيرة او طويلة على سبيل الحفظ او التوظيف و تتجسد هذه الودائع في غالب الاحيان في شكل نقوذ.

4 - الودائع :

تتمثل الودائع في كل ما يقوم الافراد او الهيئات بؤضعه بصفة قانونية على الرعم من انها يمكن ان تاخد احيانا اشكالا اخرى و عموما للودائع اربعة اشكال:

- ودائع للاجل

[1] عبد المعطي رضا ارشيد، ادارة الائتمان ، دار وائل للنشر و الطباعة ، الاردن ، 1999، ص13.

[2] عبد المعطي رضا ارشيد , نفس المرجع السابق، ص 32.

[3] محمد محمود عبد ربه، محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، 2000 ،ص40.

• الودائع الادخارية
• الودائع الائتمانية
• ؤدائع تحت الطلب او الودائع التجارية

5 - الورقة المصرفية:

و هي ورقة نقدية غير قابلة للتحويل او هي نوع من النقود الورقية تعتمد على الثقة من تم تصبح وسيلة قرض عندما تصدر على شكل خصومات.

***الحساب البنكي:**

يكمن اما في السحب او اما في الدفع و هذه العلاقة تشكل ما يسمى الحساب الذي يتكون من :

- في حالة الدفع دائن { موجب}
- في حالة السحب مدين { سالب}

و الفرق بين المدين و الدائن يسمى الرصيد و الذي بدوره قد يكون دائنا او مدينا.

6 - السوق النقدية او السوق المالي :

تكمن مهمة الاسواق في اجراء مفاوضات حول القروض ففي هذه المفاوضات يتقدم الزبون بطلب يحدد فيه مقدار القرض الذي يريده.

المطلب الثاني : تصنيفات القروض البنكية[4]

تصنف القروض حسب اجالها و تبعا للمقرضين و الغرض التي تستخدم فيها و الضمانات المقدمة و بالتالي تصنف القروض حسب اجالها وتنقسم الى مايلي:

1- قروض قصيرة الاجل :

مدتها لا تزيد عن السنة عادة و تستخدم اساسا في تمويل النشاط التجاري للمؤسسة كما تستعمل في اقتناء المستحقات من التجهيزات و تمويل الخدمات المختلفة و تمنح هذه القروض غالبا من مدخرات ودائع العملاء و كذلك الاموال الخاصة للبنوك وتنقسم القروض القصيرة الاجل الى:

1- 1-قروض الاعارة :

هي عبارة عن عقد يعطى بموجب احد المتعاقدين للاخر كمية من الاشيا المستهلكة لمدة ما مع الزام هذا الاخير على ارجاع نفس كمية السلعة للشيء المستعار وهو يتمثل في اعارة المبلغ للمقترض و اعادته بنفس القيمة اي بذون فائض.

1- 2- الحساب الجاري:

هو عبارة عن اتفاق يتفق عن الاخد في الحسابين كل العمليات المتداخلة فيما بينها كبرهان كتابي وذلك بفتح قرض للحسابات ذات قيمة محددة.

2 - قروض متوسطة الاجل :

[4] طالب عيسى - طارق جلول - تمويل الاستثمارات الخارجية عن طريق القروض مذكرة تخرج لنيل الشهادة الجامعية للدراسات التطبيقية 2004/2003ص، ص 14-15

وهي قروض يمتد اجلها الى 5 سنوات وتستخدم هذه القروض بغرض تمويل العمليات الراسمالية للمشاريع كشراء الالات الجديدة للتوسيع من تشاط المشروع و زيادة وحدات جديدة جراءتعديلات التطوير في الانتاج.

3 - قروض طويلة الاجل :

تتجاوز مدتها 3 سنوات و تستعمل عادة في تمويل مشروعات الاسكان و استصلاح الاراضي و بناء المصانع.

و تصنيف القروض حسب النشاط:

❖القروض الاستثمارية:

تمنح هذه القروض لشريكات الاستثمار و البنوك لتمويل اكتتابها في سندات و اسهم جديدة و ايضا تمنح لتمويل جزء من مشترياتهم للاوراق المالية فادا انخفضت القيمة السوقية للاوراق يطلب البنك المقترض تغطية الفرق نقذا و تقديم اوراق مالية اخرى اما اذا رفض العميل تنفيذ رغبة البنك يقوم الاخير ببيع الاوراق المالية المرهونة لديه للتحصل على مقدار ما قدمه له.

❖قروض الاستغلال :

و هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في فترة قصيرة لا تتجاوز السنة حيث يلجاالى هذه القروض في الحالات التالية :

- عندما تريد المؤسسة تدارك نقائص مؤقتة
- التوسع في الاصول المتداولة كتضخم في مؤسسة
-عند اختلال توازنها المالي في انخفاض راس
- عند ارتفاع الاستخدمات دون ارتفاع موازي للموارد المالية.
-من اجل المشاكل النقدية لتغطية التوسع الحاصل في المخزون
- ا لاستفادة من فرص حقيقية يتيحها السوق عندما تواجه المؤسسة انخفاض في الموارد الثابتة عن خسائر او تسديد القرض.

❖ قروض الاستثمار:

وهي عبارة عن اتفاق حالييننتظر من ورائه عائدا كبيرا في المستقبل ويتمثل نشاطه في العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة و هي تهدف للحصول اما على وسائل الانتاج و معداته والتسديد لا يتم الا بعد مراجعة معينة للتخلص من العبء المالي و ذلك بعد تحقق الارباح.

المطلب الثالث: خطوات منح قرض[5]

تميز القرض عدة خطوات اثنا منحه بداية م دراسة ملف الطلب و انتهاء بابلاغ العميل بالقرار و التعاقد و سنعالج في هذا المطلب بعض من التفاصيل و الخطوات التي يمر عليها القرض البنكي.

1- البحث عن القرض و جذب العملاء:

خيث تكون المبادرة من البنك في هذه الخطوة فيقوم بجذب العملاء و البحث عن القرض و تسويقه.

2- تقديم طلبات الاقتراض:

و تقدم وفق نماذج معدة لها لهذا الغرض و يجب ان تكون صالحة و جاهزة لادخالها في الحاسوب الالي لتكون في بنك المعلومات.

3- الفرز و التصور المبدئي:

تبدا عملية الفرز مباشرة بعد تقديم طلبات الدراسة المبدئية المقبولة منها و المستوفاة لكل الشروط بعد ذلك تبدا عملية التحليل الانتقائي و اجراء الاستلام في ضوء سياسة البنك و سياسة الدولة المتبعة.

4-التقييم:

وفي هذه الخطوة يتم تحديد نتائج التحليل و الاستعلام ووضع تقييم للمنافع و التكاليف وفقا للمعايير المتعرف عليها من طرف ادارة البنك و الذي يقوم بتقديم شخصي اعلى في المستوى الاداري.

و تعتمد هذه الخطوة على البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها لمقابلة احتياطات العميل و ظروف احتياطات البنك و يتناول التفاوض عادة حجم القرض مدته و ترتبات خدمة العملية فالبدائل هي محددة في التفاوض الذي يجب ان يتم على اساس { انا اكسب و انت تكسب } و ليس العكس.

5- اتخاذ القرار و التعاقد:

بعد عملية التفاوض تبدا اجراءات التعاقد بذون شرط اخر حيث يكون القانون جاهزا لتوقيع العقد.

6- سحب القرض و تنفيد الالتزام و التمويل و المتابعة:

و هنا يقوم العميل بسحب القرض دفعة واحدة او على عدة دفعات و يتم ذلك بمتابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية حيث ينبغي على البنك ان يضع نظام للمتابعة الدورية للقرض.

7- استرداد الاموال :

ويتم التحصيل للقرض اي استرداد اموال البنك عند تاريخ الاستحقاق الاصل او الاقساط بمعنى انقضاء المدة المحددة في القرض.

8 -التقييم اللاحق :

وهذه الخطوة مكملة بالنسبة للبنك لمعرفة ما اذا كانت الاهداف المسطرة او الموضوعية قد تحققت و تحديد نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.

9- بنك المعلومات :

[5] .شاكر العزيز ، محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1992 ص 91 بالتصرف

من الضروري المرور بهذا الاجراء و المتمثل في ادخال كل المعلومات السابقة في بنك المعلومات اي وضعها في الحاسوب الالي و استخدامها في رسم السياسات المستقبلية ووضع الاهداف و الاولويات .

المبحث الثاني: ماهية ادارة و تسيير المخاطر البنكية[6]

ان التطورات التي شهدتها الصناعة البنكية وكدا الانفتاح على الاسواق المالية ساهمت في زيادة المخاطر البنكية و تفاقمها مما ادى الى محاولة ايجاد تقنيات لتحكم في هده المخاطر
او التقليل منها ولدلك سيتم التطرق الى مفهوم المخاطر البنكية و تصنيفها و كدا الى طرق ادارتها

المطلب الاول : مفهوم المخاطر البنكية و تصنيفها :

ان المخاطر التي تواجه النظام المصرفي كثيرة و متنوعة لدا كان لازما على المهتمين بالمجال البنكي ان يحددوا مفهومها و اسباب الزيادة و كدا تصنيفها حسب رؤيته و اهدافه حتى يتمكنوا من التحكم في هده المخاطر او تجنبها

1- تعريف المخاطر البنكية:

قبل التطرق لمختلف تعاريف المخاطر البنكية يجدر بنا الاشارة اولا الى تعريف الخطر لغة وا صطلاحا

1-1- مفهوم الخطر:

لغة : ان كلمة خطر هي مستوحات من المضطلح اللاتيني و الدي يدل الى ارتفاع في التوازن و حدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظرا و الانحراف المتوقع

اصطلاحا : يعرف الخطر على انه الخسائر المادية المحتملة و الخسائر المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الاخد بعين الاعتبار جميع العوامل التي ادت لوقوع الخسارة

1-2- المخاطر البنكية

لقد تعددت تعاريف المخاطر البنكية نظرا لكثرة المهتمين بالمجال البنكي و كدا اختلاف الزاوية التي ينظركل منها للمخاطر البنكية و في مايلي عرض لاهم هده التعاريف:

- احتمالية تعرضالبنك لخسارة غير متوقعة او تدبدب العائد المتوقع على استثمار معين
- عدم انتظام العوائد و تدبدب في قيمتها او في نسبتها الى راس المال المستثمر هو الدي يشكل عنصر المخاطرة

و ترجع عملية انتظام العوائد اساسا الى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية ادن يمكن القول بان المخاطر البنكية هي الخسارة المادية او المعنوية التي يتكبدها البنك نتيجة لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم انتظام و تدبدب عوائده نظرا لحالة عدم التاكد من نتائجه.

2- اسباب زيادة المخاطر البنكية:

يجرع السبب فيزيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية الى العوامل الاتية:

- ✓ زيادة الضغوط التنافسية مما ادى لتشجيع الميل الى المخاطرة لتحقيق اقصى عائد على راس المال المستثمر وكسب اكبر حصة ممكنة في السوق

[6] بوقرة رابح و حسين بلمحور ، ادارة المخاطر المصرفية بالاشارة الى حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، ص 02 .

✓ اتساع اعمال البنوك خارج الميزانية و تحولها من الاعمال التقليدية الى اسواق المال
مما ادى الى تعرضها الى ازمات السيولة بالاضافة الى الى مخاطر السوق الاخرى و التضخم و تقلبات الاسعار
✓ تزايدت المخاطر باشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من انواع
المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل
و يمكن تصنيف المخاطر البنكية الى مخاطر مالية و اخرى غير مالية كما يلي:

2-1-المخاطر المالية:

* **المخاطر الائتمانية :** تتعلق المخاطر الائتمانية بالتقلبات القروض و الكشف على الحساب او اي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء تنجم هده تامخاطر عندما يمنح المصرف العملاء قرؤضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل و يفشل العميل عن الوفاء بالتزماته بالدفع وقت حلول موعد ارجاع القروض
او عندما يفتح البنك خطاب اعتماد مستندي لاستراد بضائع نيابةعن العميل في تؤفير المال الكافي لتغطية البضائع وقت وصولها

***مخاطر السوق :** تنشا محاطر السوق لتغيرات المفاجئة في احوال السوق حيث تتاثر البنوك بدلك التغيير و تنقسم هده المخاطر الى :

- **مخاطر اسعار الفائدة :** وهي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في اسعار الفوائد في السوق و التي قد يكون لها الاثر على عائداته و القيمة الاقتصادية لاصوله
- **مخاطر تقلبات اسعار الصرف :** وهي ناتجة عن التعامل بالعملات الاجنبية و حدوث تدبدب في اسعار العملات الامر الدي يقتضي المال كاملا و دراسات وافية عن اسباب تقلبات الاسعار

* **مخاطر السيولة :** تتعرض البنوك من حين الى اخر لسحوبات مفاجئة من قبل المودعين لاسباب خاصة بهم و لابد للبنوك ان تحتاط لمثل هده السحوبات اما الاحتفاظ باحتياطي في شكل نقد في خزائنها او ودائع لدى البنوك و مؤسسات اخرى او الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة و التي يمكن تحويلها بسرعة الى نقد

2-2-المخاطر الغير المالية:[7]

• **مخاطر التشغيل :** تنشا هده المخاطر عند ممارسة البنك لانشطته المختلفة التي ينتج عنها انواع مختلفة من الاخطاءمنها البشريةالتي تكون بسبب عدم كفاءة و التدريب على اساليب العمل ولقد عرفتها لجنة بازل بانها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة او فشل العمليات الداخلية و الافراد و المنظمة

• **المخاطر القانونية :** هيالمخاطر التي قد يتعرض لها البنك من جراء نقص او قصر في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا و قد يحدث هدا القصور سهوا عند قبول مستندات الضمانات من العملاء و التي بتضح لاحقا انها غير مقبولة لدى المحاكم وياتي في مقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها البنوك المركزيةالمتعلقة بتسب السيولة و الاحتياطي القانوني و تسب الائتمان المسموح به كما انها ترتبط بعدم وضوح العقود المالية موضوع التنفيد اي انها ترتبط بالنظام الاساسي و الاوامر الرقابية التي تحكم الالتزم بالعقود و الصفقات

[7] بوقرة رابح و حسين بلمحور , نفس المرجع السابق

• **المخاطر الاستراتيجية :** هي تلك المخاطر الحالية و المستقبلية التي يمكن ان يكون لها تاثير على ايرادات لبنك وعلى راس ماله نتيجة لاتخاد قرارات خاطئة او التنفيد الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي

• **مخاطر السمعة :** تنتج مخاطر السمعة عن الاراء العامة السلبية المؤثرة و التي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء او الاموال حيث تتضمن الافعال التي تمارس من قبل ادارة البنك او موظفيه و التي تنجم عن ترويج اشاعات سلبية عن البنك و نشاطه

المطلب الثاني: مفهوم و نشاة ادارة المخاطر البنكية[8]

تتعددت تعاريف ادارة المخاطر البنكية و اختلفت نظرا للزتويةالتي ينظر منها وكدا التداخل بينها و بين المفاهيم الاحرى كالتامين و لكن و مع مرور الزمن حصلت عدة تغيرات على هده التعاريف تنتج عنها مفهوما جديدا لادارة المخاطر.

1- تعريف ادارة المخاطر البنكية:

هناك عدة تعاريف لادارة المخاطر البنكية والتي لعل من اهمها مايلي:

* ادارة المخاطر هي عملية التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة او المشاكل قبل حدوثها ووضع اجراءات من شانها ان تجنب هده المخاطر او الحد من اثارها و التعامل مع هده الاثار حيث تكمن هده العملية من معرفة المخاطر و اعداد استراتيجية للسيطرة عليها

* تتم ادارة المخاطر من خلال الرقابة الملائمة من قبل مجلس الادارة و الادارة العليا من اجل تحديد قياس متابعة و مراقبة كافة المخاطر دات الصلة و اعداد التقارير عليها

* ادارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف الى مجابهة المخطر بافضل الوسائل ودلك عن طريق اكتشااف الخطر و تحليله و قياسه و تحديد وسائل لتحقيق الهدف المطلوب

ادن يمكن القول بان ادارة المخاطر البنكية هي عبارة عن عملية تحديد المخاطر المحتمل وقوعها قياسها و تقيمها و كدا اعداد خطط لتجنبها او التقليل منها و السيطرة عليها من خلال الرقابة المستمرة على جميع الادارات المكونة للبنك

تمتاز ادارة المخاطر في المؤسسات بشكل عام بمجموعة من الخصائص هي :

- معظم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات هي المخاطر المالية بالدرجة الاولى مثل مخاطر الافلاس
- تتنوع هده المخاطر حسب مجال تخصص كل مؤسسة و تشترك المؤسسات المالية عموما في ثلاثة مخاطر هامة هي : مخاطر السوق مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة
- تمتاز ادارة المخاطر بقدرة تنبؤية خصوصا في مجال تحديد الخسائر مما يقود المؤسسات الى البحث الدائم عن البديل الامثل للتخلص او التخفيض من الخسائر و اثارها الى ادنى حد ممكن
- تمتاز ادارة المخاطر بانها تعمل على ايجاد الحلول فيما يتعلق بكيفية مواجهة المخاطر و التعامل معها او تحويلها باستخدام الاساليب المتاحة او ابتكار الادوات و الاساليب الجديدة مثل المشتقات المالية

[8] حمزة الفلالي ، المخاطر المصرفية و منطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل ، المؤتمر الدولي حول ادارة المخاطر المالية و انعكاساتها على اقتصاديات دول العالم ، يومي 11-12 ديسمبر ص 03 .

- المخاطر التي تواجه مختلف الانشطة التي تقوم بها المؤسسات تنعكس بالضرورة على حقوقها و التزماتها بصورة سلبية او ايجابية و تتميز ادارة المخاطر في هدا الجانب بوجود ارتباط قوي بينها وبين باقي الوظائف و الانظمة الاخرى الموجودة داخل المؤسسة مثل مراقبة التسيير و ادارة الاصول والخصوم.

المطلب الثالث : اهمية ادارة المخاطر البنكية و اهدافها[9]

ان وجود ادارة المخاطر الفاعلة في البنك مهم جدا لاستمرار هدا الاخير في القيام بنشاطه وتخطي المعطيات التي يواجهها وتكمن مدى اهمية ادارة المخاطر في الاهداف التي تسعى الى تحقيقها و التي من شانها النهوض بالبنك و قيمته

1- اهمية ادارة المخاطر البنكية:

تكمن اهمية ادارة المخاطر البنكية في النقاط التالية:

- ✓ المحافظة على الاصول الموجودة لحماية مصالح المودعين و الدائنين و المستثمرين
- ✓ احكام الرقابة و السيطرة على المخاطر في الانشطة
- ✓ تحديد العلاج النوعي لكل نوع من انواع المخاطر
- ✓ العمل على الحد من الخسائر وتقليلها الى ادنى حد ممكن وتامينها من خلال الرقابة الفورية او من خلال تحويلها الى جهات خارجية
- ✓ حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين و الدائنين و المستثمرين بحماية قدرا على توليد الارباح رغم اي خسائر عارضة قد تؤدي الى تقلص الارباح او عدم تحقيقها
- ✓ مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية راس المال وفقا للمقترحات لجنة بازل

2- اهداف ادارة المخاطر المخاطر البنكية

ان الهدف من عملية ضبط المخاطر و ادارتها في المؤسسة البنكية هو المحافظة على اصولها و حمايتها من الخسائر التي يمكن ان تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها ودلك لاهمية مثل هده الحماية لاستقرار البنك و سلامة وجوده

فتعد وظيفة ادارة المخاطر من اهم الوظائف في البنك فتهدف ادارة المخاطر بشكل رئيسي الى:

اولا: استقرار الارباح و المكاسب .

حيث تساهم ادارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحثة الى اقل مستوى ممكن بالاضافة الى دلك فان خفض التباين في الدخل يمكن ان يساعد في تعظيم الاقتطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الارباح

2-استمرارية النمو:

عندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو احد اهم اهداف ادارة المخاطر كما تعتمد استراتيجية ادارة المخاطر على الاعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي للبنك

3-تعظيم قيمة البنك

[9] محمد عبد الفتاح ، ادارة البنوك ، دار الماهج ، الاردن ، 2008 ، ص 66

تساهم قراراتادارة المخاطر في تنظيم القيمة السوقية للبنك فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القررات للمؤسسة.

المبحث الثالث : عمليات ادارة المخاطر البنكية

سنتطرق في هدا المبحث الى مبادئ ادارة المخاطر و مهام ادارة المخاطر البنكية في سيغها التي تواجه البنك اثناءممارسة نشاطه وايضا سنتعرف على اهم الادوات التي تستخدمها ادارة النهاطر البنكية

المطلب الاول : مبادئ ادارة المخاطر البنكية و مهامها[10]

ان فعالية و نجاعة ادارة المخاطر في اي بنك تستوجب الالتزام بمجموعة من المبادئ الاساسية التي تضبط طريقة عملها و ايضا تحديد واضح لمهامها في البنك حتى تحقق الاهداف المنشودة

1-مبادئ ادارة المخاطر البنكية:

ان حسن ادارة المخاطر بالبنوك تستوجب الالتزام بالمبادئ الاساسية الاتية:

•ان يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى { لجنة ادارة المخاطر} تهتم باعداد السياسة المتخصصة لادارة المخاطر فتتولى تنفيد تلك السياسات كما تقوم بمراقبة و قياس المخاطر بشكل دوري

• تعين مسؤول المخاطر اي لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المصرفي

• وضع نظام محدد لقياس و مراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها و بشكل دقيق لمعرفة و تحديد تاثيرها على ربحية البنك و ملائته الراسمالية وتحديد الاسقف الاحترازية للائتمان و السيولة و السوق

• تقييم موجودات كل بنك و خاصة الاستثمارية كمبدا اساسي لقياس المخاطر و الربحية

• استخدام انظمة معلوماتية حديثة لادارة المخاطر ووضع ضوابط امنة ملائمة لها

• ضرؤرة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة عن البنوك تتبع مجلس الادارة بالبنك مباشرة و تقوم بالتدقيق لجميع اعمال البنك بما فيها ادارة المخاطر

• تقع مسؤولية ادارة المخاطر بشكل اساسي على عاتق مجلس الادارة لكل بنك الدي يعده المساهمين السؤولين عن اعمال البنك وهو مايستوجب فهم المخاطرالتي يواجهها و التاكد من انها تدار باسلوب فعال و كفئ

• على مجلس الادارة اقرار استراتيجية ادارة المخاطر و تشجيع القائمين على الادارةالى قبول و اخد المخاطر بعقلانية في ايطار هده السياساتو العمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها

• وضع ضوابط امان لجميع الانظمة المعلوماتية الرئيسة لكل بنك من اجل الحفاظ على صحة و سلامة و سرية المعلومات

2-مهام ادارة المخاطر البنكية:

يكمن ابراز مهام ادلرة المخاطر البنكية فيمايلي:

- وضع سياسة استراتيجية في ادارة المخاطر مع اعداد سياسة و هيكل للمخاطر داخليا لوحدات العمل

[10] عبد الكريم احمد قدور ، ادارة المخاطر بالصناعة المالية الاسلامية ، الاكادمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، العدد 2012 ،ص 13.

و العمل على انشاء بيئة ملائمة

- التعاون على المستوى الاستراتيجي و التشغيلي فيما يخص ادارة المخاطر
- بناء الوعي الثقافي داخل البنك و يشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص ادارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر
- اعداد التقارير عن المخاطر و تقديمها لمجلس الادارة و اصحاب المصالح
- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي
- تحليل كل خطر من الاخطار التي تم اكتشافها و معرفة طبيعته و مسبباته و علاقته بالاخطار الاخرى
- قياس درجة الخطورة و احتمال حدوثها و تقدير حجم الخسارة
- اختيار انسب وسيلة لادارة كل من الاخطار الموجودة لدى الفرد او المؤسسة حسب درج الامان و التكلفة اللازمة.

المطلب الثاني : ادوات ادارة المخاطر البنكية و خطواتها[11]

قبل ان ندخل في تفصيل مراحل ادارة المخاطر وجب علينا التطرق الى ادوات او تقنيات ادارة المخاطر

1-ادوات ادارة المخاطر البنكية:

يمكن تصنيف تقنيات او اساليب ادارة المخاطر البنكية الى منهجين رئيسيين هما:

1-1-التحكم في المخاطر:

يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر ان تقلل بادنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي يتعرض لها المنظمة و تشمل تقنيات التحكم في المخاطر تحاشي المخاطر و المداخيل المختلفة الى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر و مجهودات الرقابة و التحكم وفي حالة تحاشي المخاطر يرفض الفرد او المنظمة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين

1-2- تمويل المخاطر المخاطر:

يرتكز هدا الاسلوب على ضمان اتاحة الاموال لتعويض الخسائر التي تحدث وياخد تمويل المخاطر بالدرجة اساسية شكلين هما :

1-2-1- التحوط : وهي من الطرق التي تمول الخسارة الناتجة عن اخطار الاسعار و تتمثل في اقراض او استقراض العملات المختلفة او عقود تجارية للشراء و البيع مثل عقود المشتقات المالية الاربعة وهي :
عقود الخيار و العقود المستقبلية العقود الاجلة و عقود المقايضة

1-2-2-التحويل : وهي من الطرق تمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله الى طرف اخر نظير دفع مقابل لهدا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء الموضوع الاصلي لملكيته لهدا الشيء.

ويمكن تلخيص ادوات ادارة المخاطر البنكية في المخطط التالي :

[11] عبد الكريم احمد قدور , نفس المرجع السابق

الشكل رقم { 01-01} : ادوات ادارة المخاطر

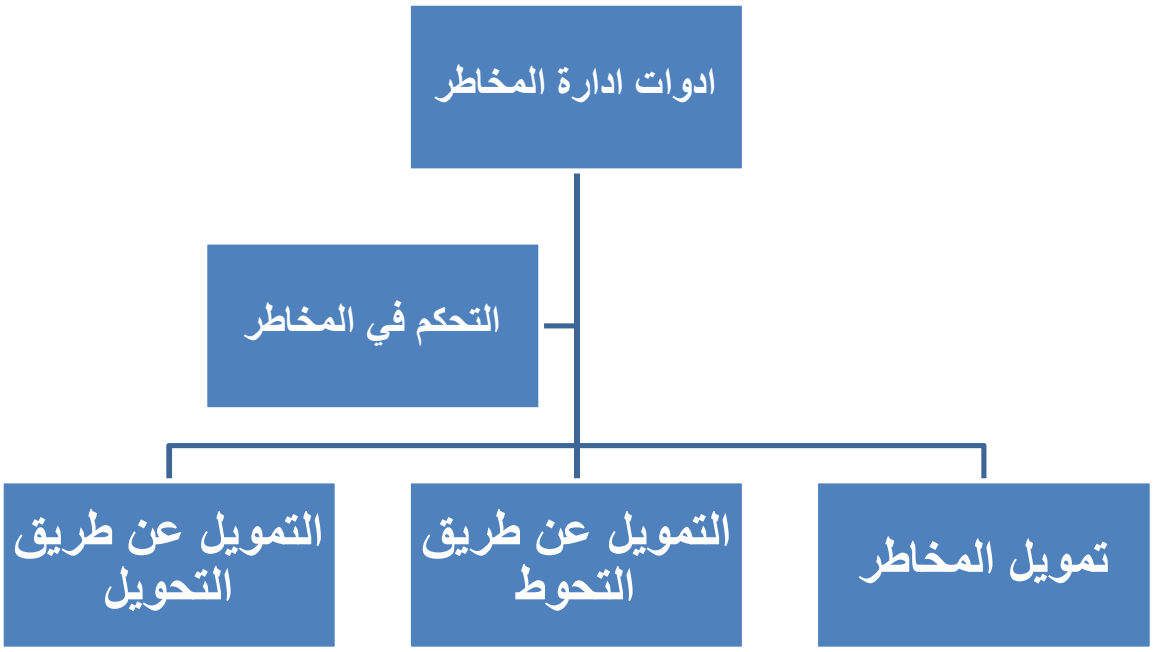

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

- طارق عبد العال حماد . ادارة المخاطر ، الدار الجامعة ، مصر2003
- سامر محمد عكور ، ادارة المخاطر و التامين -منظور كمي اسلامي- ط1.

2-خطوات ادارة المخاطر:

تقوم عملية ادارة المخاطر بعمل فحص و تحليل شامل و مفصل لكل انواع المخاطر التي قد يتعرض لها موضوع ادارة المخاطر و يتم دلك بتطبيق حسن خطوات اساسية على النحو التالي :

- تعريف المخاطر و هي الخطوة الاساسية و الاولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل
- تحليل المخاطر ويتم بها تصنيف الخطر و الوقوف على مصادره الاصلية
- تقييم المخاطر وهو تحديد عنصري الخطر :
  - الاثار التي يحددها كل خطر
  - احتمال حدوث كل خطر
- التحكم في المخاطر : وبها يتم تحديد اي الطرق التي تستخدم لتقليل احتمال الخطر و اثاره
- المراقبة و المتابعة الدورية : و تتم لاستكشاف اي مصادر خطر جديدة او في شكل التحكم في المخاطر السابقة ومن خلال ما سبق يمكن ان نلخص خطوات ادارة المخاطر في الشكل التالي:

الشكل رقم : {01- 02} خطوات ادازة المخاطر

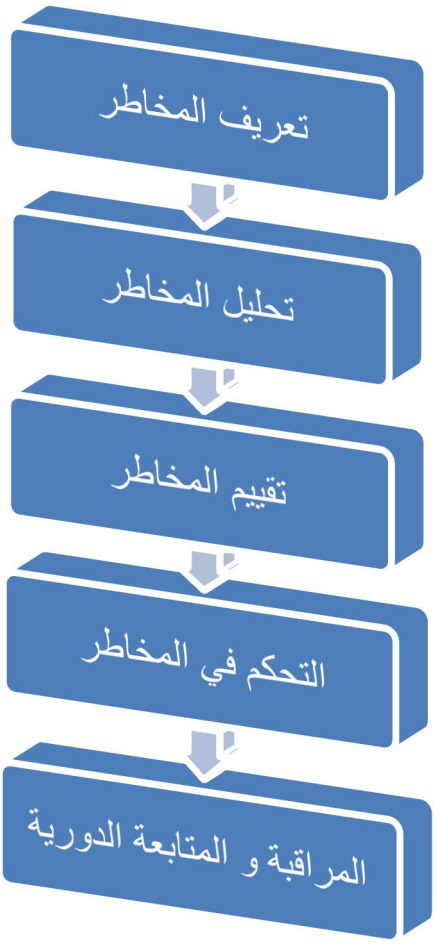

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على :

- عاطف عبد المنعم و اخرون ، تقييم و ادارة المخاطر ، مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث ، مصر ،2008

المطلب الثالث : العناصر الاساسية لادارة المخاطر و تصنيفاتها[12]

ادارة المخاطر في البنك مثلها مثل باقي الادارات فهي لا تستطيع العمل في عزلة بل تحتاج الى رقابة من طرف مجلس الادارة و كدا الى سياسات فعالة و متناسبة و طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك

1-العناصر الاساسية لادارة المخاطر البنكية:

ان ادارة المخاطر لكل بنك يجب يجب ان يشتمل على العناصر التالية

1-1-رقابة فاعلة من قبل مجلس الادارة و الادارة العليا:

تتطلب ادارة المخاطر اشراف فعلي من طرف مجلس الادارة و الادارة العليا و يجب على مجلس الادارة اعتماد اهداف و استراتيجيات و سياسات و اجراءات في ادارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للبنك و يجب ان يتم تعيين تلك المواصفات على كافة مستويات البنك المعني بتنفيد سياسات ادارة المخاطر لما الادارة العليا فيجب ان تقوم بتنفيد التوجهات الاستراتيجية التي اقرها مجلس الادارة كما عليها ان تحدد خطوة واضحة للصلاحيات و المسؤوليات المتعلقة بادارة و مراقبة المخاطر و الابلاغ عنها

1-2-كفاية السياسات و الحدود:

على ما مجلس الادارة و الادارة العليا العمل على ضرورة ان تتناسب سياسات ادارة المخاطر مع المخاطر التي تنشا في البنك كدلك ضرورة العمل على اتباع اجراءات سليمة لتنفيد كافة عناصر ادارة المخاطر بما في دلك تحديد المخاطر قياسها تخفيضها مراقبتها الابلاغ عنها و التحكم فيها و لدلك يجب تطبيق سياسات ملائمة وسقوف و اجراءات و انظمة معلوماتية و ادارة فعالة لاتخاد القرارات و بما يتناسب مع نطاق و طبيعة انشطة البنوك

1-3-كفاية رقابة المخاطر و انظمة المعلومات:

ان الرقابة الفعالة المخاطر البنك تستوجب معرفة و قياس كافة المخاطر دات التاثير المادي الكبير وبالتالي فان الرقابة تحتاج الى نظم معلومات قادرة على تزويد الادارة العليا و مجلس الادارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول اوضاع البنك المالية و الاداء و غيرها.

1-4-كفاية انظمة الضبط:

ان هيكل و تركيبة انظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة الى ضمان حسن سير اعمال البنك و الاستمرار في تطبيق انظمة الرقابة و الضبط بما في دلك تحديد الصلاحيات و فصل الوظائف هي من اهم وظائف ادارة البنك في الحقيقة فان مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الاساسية في موضوع ادارة المخاطر و في حال عدم وجود مثل هدا الفصل فان مصير و مستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل وهدا في الحقيقة يتطلب تدخل من قبل السلطات الرقابية من اجل تصويب هدا الوضع

2-تصنيفات ادارة المخاطر:

تبنى تصنيفات ادارة المخاطر البنكية على معايير التي تعكس تصنيف الادارة الكلي و هده التصنيفات كالتالي :

2-1-تصنيف {1}قوي:

[12] امال عادل مسعود ، اثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على استراتيجيات ادارة المخاطر في شركات التامين الاردنية المدرجة في البورصة ، مدكرة ماجيستير ، تخصص محاسبة ، جامعة الزرقاء، ص 66

تصنيف {1} يعكس قدرة الادارة القوية على تعريف و ضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناشئة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك كدلك فان مجلس الادارة فعال في المشاركة في ادارة المخاطر لضمان ان السياسات و الاجراءات لدى البنك مدعمة باجراءات رقابية داخلية فعالة و كدلك بانظمة معلومات قوية تزود مجلس الادارة بالمعلومات الكافية وفي الوقت المناسب

2-2-تصنيف {2} مرضي:

يدل تصنيف {2} على ان ادارة البنك للمخاطر فعالة ولكن يشوبها بعض النقص و هدا النقص او الضعف معروف و يمكن التعامل معه اي ان رقابة مجلس الادارة و كدلك السياسات و الاجراءات و التقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية و فعالة في ضمان و متانة و سلامة البنك

2-3-تصنيف {3} عادي :

تصنيف {3} على ان ادارة المخاطر يشوبها شيء من القصور وبالتالي تستدعي اهتماما اكثر من العادي من قبل السلطات الرقابية و يكون احد عناصر ادارة المخاطر الاربعة التي يشوبها نقص و بالتالي تجعل البنك قاصرا في التعامل مع المخاطر و هناك بعض ممارسات ادارة المخاطر التي بحاجة الى تصويب من اجل تمكين البنك من تحديد و قياس و مراقبة المخاطر بشكل كفء

2-4-تصنيف {4} حدي:

يدل تصنيف {4} على ان ادارة المخاطر لدى البنك عجزت عن تحديد و مراقبة و قياس و ضبط المخاطر دات التاثير المادي الكبير على عمليات البنك و عادة يعكس هدا الوضع ضعفا في رقابة مجلس الادارة و الادارة العليا و تكون عناصر ادارة المخاطر حدية و تحتاج الى الى تصويب فوري من قبل مجلس الادارة و الادارة العليا .

2-5-تصنيف {5}غير مرضي:

يدل تصنيف {5} على غياب الادارة الفعالة للمخاطر من اجل تحديد و ضبط و قياس و مراقبة المخاطر و يكون واحدا واكثر من العناصر الرئيسية لادارة المخاطر ضعيفا وكدلك لم يظهر مجلس الادارة المقدرة على التعامل مع هدا الضعف

الخلاصة :

من خلال ما تم عرضه في هدا الفصل توصلنا الى مايلي :

- تقسم المخاطر البنكية الى مخاطر مالية و مخاطر غير مالية تشمل المخاطر المالية مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، و تشمل المخاطر الغير مالية مخاطر التشغيل ،مخاطر السمعة و المخاطر القانونية.

- ادارة المخاطر البنكية هي عبارة عن مجموعة من الاساليب و التقنيات التي يستخدمها البنك تتعامل مع المخاطر التي تهدد سلامة و استقرار الوضع المالي للبنك ، فتسعى هده الادارة الى تجنب او التقليل من هده المخاطر باقل تكاليف ممكنة.

- تمر ادارة المخاطر البنكية بجملة من المراحل تبدا بالتعرف على الخطر ، تحليله،تقييمه و من تم اختيار الاداة المناسبة لمواجهة هدا الخطر اما عن طريق التحكم فيه او تمويله.

-ان فعالية ادارة المخاطر البنكية تكمن في العناصر الرئيسية فيها كرقابة مجلس الادارة و الادارة العليا لها ، السياسات المطبقة ، انظمة الضبط و نظام معلوماتي جيد.

مقدمة الفصل:

لقد سعت الدولة بضبطها للاصلاح المالي بتحديث البنوك التجارية وفق استراتيجيات جديدة بدات مند 1988 للسعي الى استقلالية البنوك العمومية و اصدارها قانون النقد و القرض و اعتبر القطاع المصرفي هو العامل الرئيسي للانتقال باقتصاد السوق .

و من خلال مختلف التعديلات التي تجريها على قانون النقد و القرض و التي كان اخرها لسنتي 2017/2009 و لاهمية هدا الموضوع نطرح التساؤل الرئيسي التالي :

ما الدي جاء في مجمل هده القوانين و التي بدورها تندرج عنها الاسئلة الفرعية التالية:

- **ما أسباب صدور قانون النقد و القرض في التشريع الجزائري ؟**
- **ماهي اهم التعديلات التي جاءت فيه ؟**
- **فيما تتمثل اهدافه ؟**

المبحث الاول : القوانين الجزائرية المنظمة للقروض البنكية [1]

المطلب الاول : صدور قانون النقد و القرض حسب المرسوم 10/90.

1 -اسباب صدور قانون النقد و القرض:

1- وجود عدة اختلافات ملحوظة في السياسة النقدية المتبعة وضعف الية مراجعة المصارف و المؤسسات المالية و ضعف التحكم في بعض المخاطر المالية .

2- تغير نمط التسجيلات المحاسبية و دلك لتغير المخطط المحاسبي الوطني .

3- محاولة توفير افضل الشروط في ميادن النقد و القرض و الحفاظ عليها لمنو سريع للاقتصاد و المحافظة على الاستقرار النقدي و المالي .

4- الرغبة في تحديثالخدمات المصرفية للبنوك التجارية .

2-مضمون قانون النقد و القرض 2009 :

2- 1-عمليات السياسة النقدية :

بناءا على مداولات مجلس النقد و القرض بتاريخ 26 ماي 2009 يصدر النظام الاتي نصه على مايلي :

2-1-1- مقابلات عمليات السياسة النقدية :

المادة 02: يمكن ان تكون مقابلات عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر على البنوك التالية :

- التي تخضع لتكوين احتباطات اجبارية .

- التي لا يشوب حالتها المالية اي تحفظ من طرف اللجنة المصرفية .

- التي ليست لها مقضاة من نظام التسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل او نظام تسليم السندات .

- التي لا تكون تحت طائلة الاقتصاد من اللجوءالى عمليات السياسة النقدية .

2-1-2-الاوراق المقبولة في عمليات السياسة النقدية :

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , العدد 54 الصادر في 13ديسمبر 2014,ص18.

حيث جاءفي محتوى نص المادة 05 على مايلي : (الاوراق التي يقبلها بنك الجزائر كضمان في عمليات السياسة النقدية على شكل عمليات تنازل مؤقتة او تنازل نهائي هي الاوراق العمومية القابلة للتفاوض و المصدرة و المضمونة من طرف الدولة و الاوراق الخاصة القابلة للتفاوض و الاوراق الغير قابلة للتفاوض في السوق ممثلة في القروض الممنوحة .

و تتمثل الاوراق العمومية المذكورة اعلاه المصدرة او المضمونة من طرف الدولة و القابلة للتفاوض في السوق و المقبولة في عمليات السياسة النقدية وهي كالتالي :

- **ادوات الخزينة القصيرة الاجل .**
- **ادوات الخزينة المتماثلة .**
- **السندات المتماثلة للخزينة .**
- **الاوراق العمومية المضمونة من طرف الدولة .**

2-1-3- ادوات السياسة النقدية : [2]

مست المادة 10من نفس المداولات على مايلي :

لبلوغ اهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف الدولة اي مجلس النقد و القرض عند بداية كل سنة مالية يتوافر لدى بنك الجزائر ادوات السياسة النقدية التالية :

* **الحد الادنى للاحتياط الاجباري .**
* **عمليات اعادة الخصم و القرض .**
* **التسهيلات الدائمة .**
* **عمليات السوق المفتوحة .**

2-1-4- عمليات السوق المفتوحة : تنص المادة 13على ان عمليات السوق المفتوحة تجري في السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر الدي يعود اليه ايضا قرار اختيار معدل ثابت او متغيير الدي يتعين تطبيقه على هده العمليات و الدي يمكن للسوق المفتوحة ان تكون دات فترات نضج من ستة ايام (عمليات اسبوعية عادية) الى 12شهرا (عمليات دات فتج اطول)

و جاء في المادة 14مايلي : تنقسم الادوات المالية التي يمكن استعمالها ضمن عمليات -السوق المفتوحة الى 3 فئات :

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية مرجع سبق دكره , العدد 45 , ص 18

***عمليات التنازل المؤقتة.**

*** العمليات المسمات النهائية (شراء و بيع اوراق عمومية)**

*** استرجاع السيولة على بياض .**

2-1-5- التسهيلات الدائمة : جاءفي المادة 26مايلي : التسهيلات الدائمة المخصصة للتموين البنوك بسيولة او سحبها منها و هي عمليات تتم بمبادرة من البنوك في شكل :

***تسهيلات القرض الهامشي .**

*** تسهيلات الودائع المفعلة للفائدة .**

وتتمثل تسهيلات القرض الهامشي في تلك العملية التي يمكن من خلالها لبنك ما ان يحصل على سيولة من بنك الجزائر خلال 24ساعة بمعدل محدد مسبقا مقابل تقديم اوراق مقبولة و تسهيلات الودائع المفعلة للفائدة هي عملية ايداع ل 24ساعة لدى بنك الجزائر.

2-1-6- الاجراءات :

لتحقيق عمليات السياسة النقدية يمكن لبنك الجزائر القيام باعلانات عن المقاصة او عن طريق عمليات ثنائية في ايطار الاعلانات عن المناقصة يمكن القيام بمايلي :

***اعلانات دورية عن المناقصة المسماة بالعادية .**

*** اعلانات سريعة عن المناقصة .**

2 -2- القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطابقة على العمليات المصرفية :[3]

يقصد بشروط البنوك المكافات و التعريف و العمولات وغيرها المطابقة على العمليات المصرفية التيتقوم بها البنوك و المؤسسات المالية .

فحسب المادة 33في النظام رقم 9-3المؤرخ في 26ماي 2009(يمكن للبنزك و المؤسسات المالية ان تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة ,غير انه من تقدير افضل للمخاطر المتعلقة بالمنتوج الجديد و لضمان الانسجام بين ادوات يتعين ان يخضع كل عرض لمنتوج جديد في السوق الى ترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر).

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,مرجع سبق دكره ,العدد 14 الصادر في 07ديسمبر 2014, ص من 37 الى39.

كما يمكن ان تحدد البنوك و المؤسسات المالية بكل حرية معدلات الفائدة الدائنة و المدينة و كدا معدلات و مستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية انه يمكن لبنك الجزائر ان يحدد معدل الفائدة الزائد ولا يمكن في اي حال من الاحوال ان تتجاوز معدلات الفائدة الفعلية الاجمالية على القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية ان تباغ زبائنها و الجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها بعنوان العمليات المصرفية التي تقوم بها خاصة و معدلات الفائدة الاسمية و معدلات الفائدة الفعلية الاجمالية على هده العمليات .

2 -3- التعديلات الخاصة بقائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر:[4]

وجاء هدا من خلال مقرر 09-01المؤرخ في 22 يناير 2009يتضمن نشر قائمة البنوك و قائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر.

الملحق الاول : قائمة البنوك المعتمدة الى غاية 3يناير 2009:

- **بنك الجزائر الخارجي .**
- **بنك التنمية المحلية .**
- **البنك الوطني الجزائري .**
- **الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط .**
- **بنك الفلاحة ؤ التنمية الريفية .**
- **القرض الشعبي الجزائري .**
- **بنك البركة الجزائري .**
- **سيتي بنك .**
- **المؤسسة العربية المصرفية .**
- **نتيكسيس الجزائر .**
- **سوسييتي جينيرال .**
- **البنك العربي .**
- **بي.ن.بي باريباس .**
- **ترست بنك .**
- **بنك الاسكان للتجارة و التمويل .**
- **بنك الخليج .**
- **الصندوق الوطني للتعاوضية الفلاحية .**

الملحق الثاني : قائمة المؤسسات المعتمدة الى غاية 3يناير 2009:

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,مرجع سبق دكره ,العدد 14 الصادر في 07ديسمبر 2014, ص17.

- شركة اعادة التمويل الرهني .

- الشركة العربية للايجار المالي .

- المغاربية للايجار المالي .

- سيتيلام الجزائر .

1-2- مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية :[5]

وبناءا على مدولات مجلس القرض و النقد بتاريخ 23يناير 2009 يصدر التنظيم الاتي نصه :

حسب المادة 02: (يتعين على المؤسسات الخاضعة التي هي البنوك و المؤسسات المالية تسجيل عملياتها في المحاسبة وفقا لمخطط الحسابات البنكية التي تلحق مدوناتها بهدا النظام).

كما تلغى كل الاحكام المخالفة لاسيما النظام رقم 92-08المؤرخ في 17نوفمبر 1992 و المتضمن مخطط الحسابات المصرفية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية و تطبق احكام هدا النظام ابتداءا من 1 يناير 2010.

كما تضمن هدا التعديل ملحق يتضمن مدونة الحسابات و هي نفسها الحسابات الموجودة في المخطط المحاسبي المعتمد من الصنف 1 الى الصنف 9 و كدلك كيفية تسجيل العمليات و هي نفسها عمليات التسجيل في السنوات السابقة .

و تتكون الكشوف المالية المقابلة للنشر للمؤسسات الخاضعة من الميزانية وخارج الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الاموال الخاصة و الماحقة .

- يجب ان يتم اعداد ميزانية المؤسسات الخاضعة طبقا لاحكام المرسوم التنفيدي رقم 09-110المؤرخ في 7 افريل 2009الدي يحدد شروط و كيفيات مسك المحاسبة بواسطة النظم المعلوماتية .

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , مرجع سبق دكره ,العدد 14, المادة 02 ص33.

المطلب الثاني : اهداف القانون التكميلي لسنة 2009:[6]

1- يهدف بنك الجزائر من خلال هدا القانون الى تحقيف استقرار للاسعار باعتباره هدفا من اهداف السياسة النقدية .

2- يهدف تنظيم الحركة النقدية الى توجيه و مراقبة توزيع القرض و تنظيم السيولة .

3- ضبط سوق الصرف و التاكد من سلامة النظام المصرفي و صلاحيته .

4- اعطاء بنك الجزائر مهمة اعداد ميزان المدفوعات و عرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر و ميزان العملة الصعبة المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة او عن طريق الشراكة .

5- الحرص على السير الحسن لنظم الدفع و فعاليتها و سلامتها .

6- ضمان مراقبة نظم الدفع .

7-يهدف هدا القانون الى تحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك و المؤسسات المالية .

8- يهدف ايضا الى تحديد مخطط الحسابات البنكية و القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية .

9- يهدف الى تحديد عمليات السياسة النقدية و ادواتها واجراءاتها من طرف البنك المركزي .

10- يهدف الى اعطاء مستعملي الكشوف المالية اساس لتقسيم مدى قدرة المؤسسة الخاضعة على توليد اموال الخزينة و معدلاتها وكدا المعلومات بشان استخدام هده السيولة لاموال الخزينة من خلال اعداد جدول تدفق الخزينة .

11- اعطاء نظرة جديدة و اهتمام كبير للبنوك الاسلامية .

12- ان قانون النقد و القرض يشكل محور تقييم فانه يهدف لعرفة ما ادا كانت احكامه تتضمن عراقيل تحول دون تطوير النشاطات البنكية و ان كانت تتضمن عراقيل فانه يتم ادخال عليه تغيرات .

[6] الجريدة الرسمية العدد 14,43, 50, 76.(تصريح وزير المالية كريم جودي)

المطلب الثالث : قانون النقد و القرض المعدل لسنة 2016:[7]

هو القانون رقم 17-10المؤرخ في 11 اكتوبر 2017يتمم الامر رقم 03-11المؤرخ في 26اوت 2003و المتعلق بالنقد و القرض .

من رئيس الجمهورية :

- بناءا على مواد الدستور لاسيما المواد 136 , 138 , 140-14و 144منه .

- و بمقتضى الامر رقم 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض المعدل و المتمم .

- و بعد راي مجلس الدولة .

- وبعد مصادقة البرلمان .

يصدر القانون الاتي نصه :

المادة الاولى : " تتم احكام الامر رقم 03-11المؤرخ في 26اوت 2003و المتعلق بالنقد و القرض المعدل و المتمم بنص المادة 45 مكرر تحرر كما ياتي :

المادة 45 مكرر : بغض النظر عن كل الاحكام المخالفة , يقوم بنك الجزائر ابتداءامن دخول هدا الحكم حيزالتنفيد بشكل استثنائي و لمدة 5 سنوات بالشراء بصفة مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها هده الاخيرة من اجل المساهمة على وجه الخصوص في :

***تغطية احتياطات تمويل الخزينة .**
***تمويل الدين العمومي الداخلي .**
***تمويل الصندوق الوطني للاستثمار ."**

تنفد هده الالية لمراقبة تنفيد برنامج الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية و الميزانية و التي ينبغي ان تقصي في نهاية الفترة المدكورة اعلاه كاقصى تقدير الى :

***توازنات خزينة الدولة .**

[7] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , مرجع سبق دكره ,العدد 39.

*توازن ميزان المدفوعات .

تحدد الية متابعة التنفيد لهدا الحكم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المبحث الثاني : القوانين الجزائرية المنظمة لادارة المخاطر البنكية[8]

المطلب الاول : اهم المنظومات التي تعمل على ادارة المخاطر البنكية .

1- ادارة المخاطر :

توفر ادارة المخاطر الرقابة المستقلة و الدعم في انشاء ادارة المخاطر في المؤسسة ككل كما تساعد بشكل استباقي في ادراك الاحداث السلبية المحتملة و تضع خطة لردود الافعال المناسبة للمخاطر مما يقلل من التكاليف او الخسائر المرتبطة بالتعطل الغير المتوقع للاعمال يعمل الفريق على تحديد قياس ,رصد ,مراقبة و تقرير احتمالية التعرض لمخاطر ضمن حدود و مستويات العمل كما يقوم برفع التقارير الى الادارة العليا و مجلس الادارة .

لعب الايطار المنظم و القوى لمجموعة ادارة المخاطر دورا اساسيا في مواجهة البيئة الاقتصادية الغير مستقرة في الجزائر و نتيجة لدلك تمكن البنك التجاري الدولي من تحقيق نتائج قوية في خدمة عملائها و الحفاظ على سمعتها كمؤسسة رائدة في السوق على الرغم من التحديات الاقتصادية فمن جراء ما دكر مسبقا نجد ان هنالك عدة منظومات تعمل على تجسيد دلك ندكر منها :

1-1- منظومة المخاطر :

رئيس ادارة المخاطر (CRO) يدير فريق المخاطر في المسائل العامة للمهام اليومية للوظائف الرئيسية التالية :

- مخاطر الائتمان و ادارة الاستثمار .

- المعلومات الائتمانية .

- ادارة المخاطر و الاصلاحات .

- المبالغ المستردة .

حيث يرفع رئيس الادارة تقاريره الى رئيس مجلس الادارة مباشرة كما انه يعد مسؤولا عن مهمة الاشراف على ايطار ادارة المخاطر في المؤسسة و دعم ثقافة ادارة المخاطر في جميع انحاء المؤسسة .

شكل رقم (02-01) : منظومة المخاطر

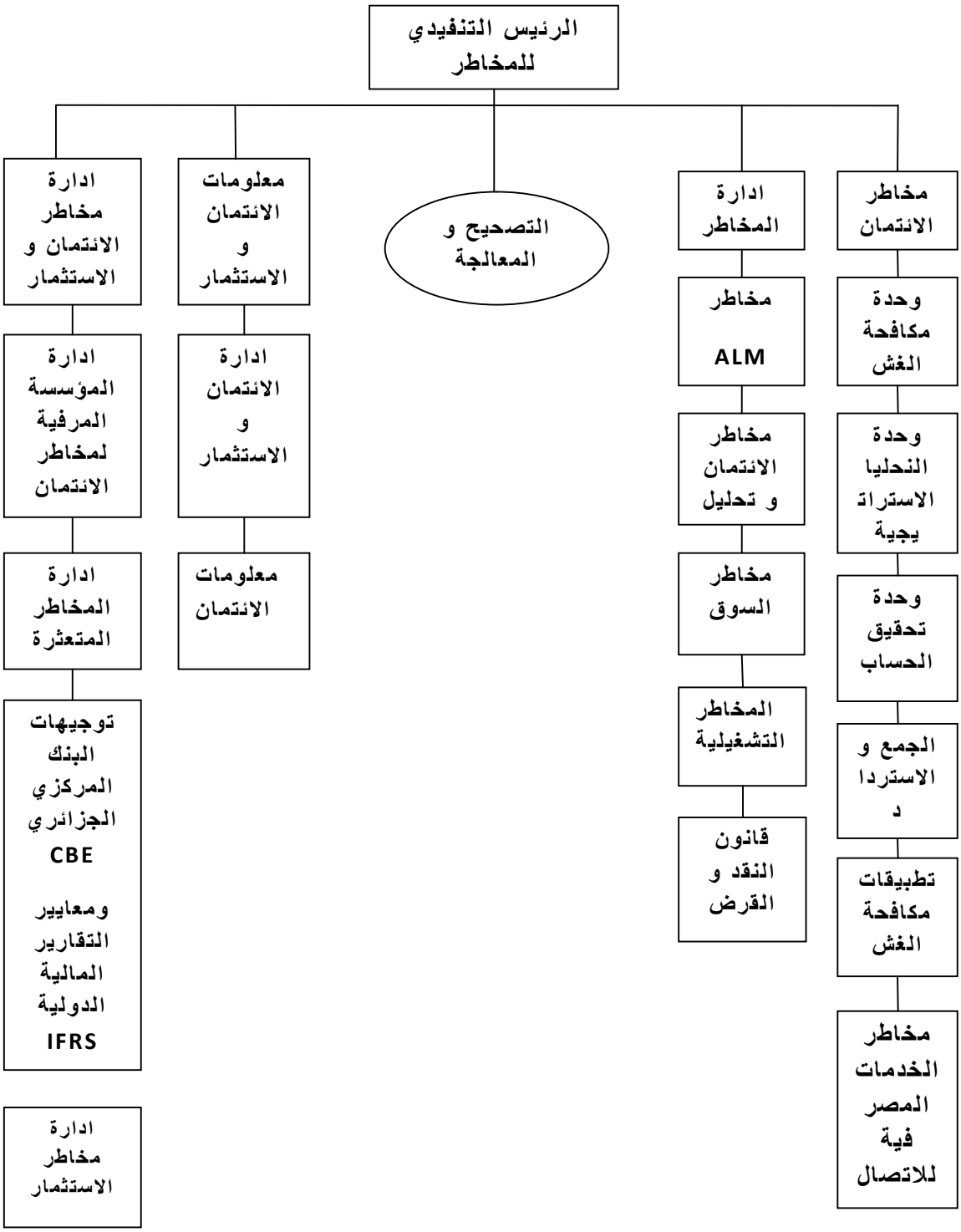

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على

ادارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية الجزائرية و الاقليمية.

1-2- لجان ادارة المخاطر الرئيسية :[9]

رئيس الادارة و المسؤلون الاخرون في الادارة هم اعضاء رئيسيون في لجان الائتمان , ادارة الاول و الالتزمات ,و لجان مخاطر المستهلكين و العمليات .

تتكون لجنة الاقراض و الاستثمار العليا (HLIC) من كبار المديرين التنفديين للبنك المهمة الاولية لها هي ادارة جانب الاصول في الميزانية العمومية مع ضمان الامثتال للسياسات الائتمان للبنك و توجيهات البنك المركزي و المبادئ التوجيهية .

الهدف من لجنة الاصول و الالتزامات (ALGO) هو تحسين تخصيص الاصول بالنظر الى التوقعات المستقبلية و التاثير المحتمل لتحركات اسعار الفائدة , القيود على السيولة مخاطر الصرف الاجنبي و كفاية راس المال .

تراقب اللجنة السيواة و مختطر السوق على البنك و التطورات الاقتصادية و تقلبات السوق و المخاطر لضمان ان تكون الانشطة الجارية متوافقة مع المبادئ التوجيهية للمخاطر (المكاسب التي وافق عليها مجلس الادارة)

المسؤولية العامة للجنة "مخاطر المستهلك "(CRO) هي الادارة الموافقة و الرصد لجميع الجوانب المتعلقة بنوعية و نمو حافظة المستهلك و الاعمال المصرفية تسترشد قرارات اللجنة اولا و قبل كل شيء بحالة المخاطرة اللحظية للبنك فضلا عن الاتجاهات السائدة للسوق الى جانب الضمان و الامتثال للمبادئ التوجيهية المنصوص عليها التي جاءت في دليل سياسة الائتمان الاستهلاكي و التي وافق عليها مجلس الادارة .

تدعيم لجنة المخاطر التشغيلية (CRC) البنك بالوفاء بمسؤوليته في الاشراف على وظائف و عمليات ادارة المخاطر التشغيلية , هدف اللجنة هو الاشراف الاعتماد و رصد جميع الجوانب التي تتعلق بامتثال البنك لايطار المخاطر التشغلية و المتطلبات التنظيمية .

[9] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, مرجع سبق دكره , العدد 53 ,ص19.

شكل رقم : (02-02) مخطط لجان ادارة المخاطر الرئيسية[10]

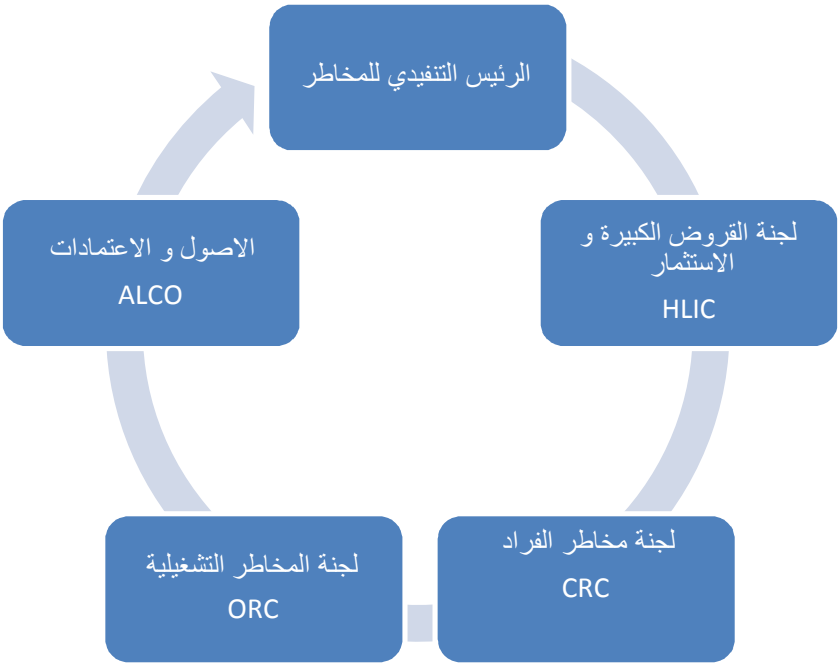

المصدر :

من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

مرجع سبق دكره

1-3- مجموعة ادارة الائتمان و الاستثمار :(المؤسسات المصرفية)

المخاطر الائتمانية هي خسارة المقترض او فشل الطرق الاخرى في الوفاء بالتزاماته يتعرض البنك لمخاطر الائتمان عبر تنوع قاعدة عملاءه التي تشمل الشركات الكبرى ,المؤسسات و الافراد.

قامت الادارة العليا و مجلس الادارة بتكوين لجان رئيسية لاستعراض و ترتيب السياسة العامة لمخاطر الائتمان و الاستثمار و مجموعة مخاطر المستهلكين تراقب هده الاخيرة

[10] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,مرجع سبق دكره , العدد 53 ,ص21.

الفرق و تراجع النشاط احتمالات التعرض لخطر كما يراعون وجود حافظة متنوعة بشكل جيد من حيث قاعدة العملاء والتوزيع الجغرافي , الصناعة , التوجيه , العملة و المنتج.

الهدف الرئيسي لفريق ادارة المخاطر الائتمان هو تقييم محافظ الاقراض و الاستثمار ودلك باستخدام التحليل النوعي و الكمي لبناء حافظة قوية و جيدة تساعد على تعزيز ريادة البنك و فرص حماية كافية بالاضافة الى اجراء عمليات تقييم ادلء دورية للكشف عن اشارات مبكرة عن العقبات او تدهور الاداء المحتمل ووضع التدابير اللازمة لتصحيح المسارات.

التدابير المدكورة اعلاه مدعومة بحافظة عالية الجودة مكنت البنك على المناورة بامان خلال الفترات الصعبة و انعكست النتائج على صورة زيادة طفيفة في النسبة الرئيسية الى 3,63 %في عام 2012 بالمقارنة مع 2,82% في عام 2011 الى جانب وجود نسبة تغطية 134,4 % عام 2012 بالمقارنة مع 136,04 في عام 2011 و دلك يؤكد على الموقف المالي القوي للبنك .

اما في جانب البنوك المراسلة و بينما يعصف الاضطراب المالي بجميع انحاء اوروبا يواصل البنك اعتماده على استراتيجية للحد من التعرض للاطراف المقابلة في البلدان المتضررة و تقليص التعامل ليشمل المؤسسات القوية و المشفرة ماليا و القادرة على الخروج من الازمة .

4-1 - ادارة الائتمان و الاستثمار (مجموعة معلومات الاستثمار):

وظيفة ادارة الائتمان و الاستثمار تشمل السيطرة الادارية على احتمالات التعرض للمخاطر الاستثمارية للمؤسسة كلها قضلا عن الامتثال مع كل من المبادئ التوجيهية لسياسة الائتمان و توجيهات البنك المركزي تمثل ادارة الائتمان و الاستثمار ظهيرا قويا للمجموعة المصرفية المؤسسية عبر الحفاظ على النظام لمراقبة الجودة يضمن للبنك التجاري الريادة , الحماية و الرقابة و التي تتم من خلال التحقق من العمليات المتعلقة بالموافقة على التسهيلات قبل صرف الاموال بالاضافة الى التقارير القوية التي تسهل اتخاد القرارات الفعالة .

تجمع ادارة معلومات الائتمان تقارير سوقية شاملة و محددة حول العميل من عدة مصادر و دلك لجمع العملاء من الشركات الكبرى و الاعمال المتوسطية كما تعد مسؤلة عن استخراج كافة التقارير التنظيمية من اجل المساعدة في اتخاد قرار الموافقة.

1-5 - ادارة التصحيحات وعمليات الاسترداد:[11]

تهدف ادارة التصحيحات و عمليلت الاسترداد الى تحقيق الحد الاقصى من معدلات الاسترداد من مؤسسات البنك المشطوبة من خلال بناء استراتيجيات تصحيحية اصلية .

ويجرى تحليل شامل مع جميع الايرادات المعنية لتجنب التكرار بما في دلك وضع مبادئ توجيهية لتجنب التشعب في المستقبل ووضع استراتيجيات قابلة للتطبيق لتحقيق اقصى فدر من الاحتمالات التصحيحية

كدلك يدير القيم ويستعرض اداء الحسابات التصحيحية ومكانتها المالية من خلال الاطار الدي يستلزم المشاركة الفعالة في ادارة امكانيات التحول عن طريق ممثلين لمجلس الادارة.

و بالاضافة الى دلك تسعى المجموعة الى العلاقة مع الحسبات الرائدة وتقترح حلول و خطط للتحول ويتم انجاز هده المهام مع ضمان التحديث المستمر وتحديد الوثائق و الدعم و الضمانات الاخرى للحفاظ على ريادة و تفوق البنك التجاري الدولي .

وعلى الرغم من ظروف السوق الصعبة بلغت المبالع المستردة 192 مليون دينار جزائري في 2012 مقابل 15,7 مليون دينار في 2011 .

1-5- جودة و احتياطات الوعاء المجمع :

بلغ مجموع اساس انخفاظ الرسوم 1,93 مليار دينار في ديسمبر 2012 فيما يقابل 1,45 مليار دينار في 2011 على الرغم من شطب 186,3 مليون دينار في عام 2012.

انخفضت نسبة التعرض العام المباشر للبنك من 1,77 % في ديسمبر 2011 الى 2,32 %في2013

[11] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , مرجع سبق دكره , العدد 53 ,ص32.

جدول رقم: (02- 01) اجمالي القروض المقدمة من البنك.

	2011	2012	2013	2014
اجمالي القروض بالدينار الجزائري.	28981189	36716652	42933133	44350975
القروض المعدومة %	%2,97	%2,73	%2,82	%3,63
خصم المصروفات حتى تاريخه بالدينار الجزائري	1609105	1714960	1870898	2057209
المبالغ المستردة حتى تاريخه بالدينار الجزائري .	338928	368095	383835	403031
النسبة العامة (المخاطر المباشرة فقط)	%2,32	%2,19	%1,77	%2,32
المبالغ المستردة حتى تاريخه / خصم المصروفات حتى تاريخه.	%21,06	%21,46	%20,52	%19,59

المصدر:

وثائق رسمية من البنك.

المطلب الثاني: دور و مميزات السياسة النقدية خلال المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق(بعد قانون 10/90).

لاحظنا سابقا ان قانون 10/90 ساهم بشكل كبير في تحرير النظام البنكي و اعادة الاعتبار للبنك المركزي الجزائري كبنك للاصدار و بنك للبنوك و كسلطة نقدية للبلاد من خلال منحه للاستقلالية التي تؤهله للعب دوره في تحقيق الاستقرار النقدي بفعالية و كذا بتحديد مسؤولياته اتجاه المؤسسات المالية و البنوك على وجه الخصوص باعتباره السلطة النقدية المخول لها فرض الاوامر و الاجراءات التنظيمية على نشاط هذه المؤسسات حماية لها و للمودعين و للمقترضين ومن ثم لضمان فعالية و نجاح السياسة النقدية في البلد . فالبنك المركزي الجزائري لم يكسب دوره كسلطة نقدية ومن ثم كمشرف على السياسة النقدية في البلاد الا في ظل هذا القانون الجديد الذي منحه ادوات نقدية جديدة و اكمانية التدخل في السوق النقدي ليس كوسيط ولكن كسلطة نقدية مسؤولة عن تنظيم السيولة النقدية.

فتبعا لهذه المكانة الهامة التي اصبح يحتلها بنك الجزائر تغير مجرى السياسة النقدية من الرقابة المباشرة الى الرقابة الغير مباشرة عن طريق التدخل في السوق النقدي .

1– تطور الحالة النقدية من 2000 الى 2008

نقوم بتحليل تطور المتغيرات التالية:

1-1- تطور مستويات التضخم:

بعد ان كان يتم تحديد الاسعار اداريا من طرف السلطات العمومية ، اتخذت هذه الاخيرة اجراءا بتحريرها و تركها تتحدد حسب ظروف السوق ابتداءا من 2000 عن طريق القانون رقم 89 – 12 المؤرخ في 5 / 7 / 2000. فتحرير الاسعار ساهم في ارتفاع مستويات التضخم مقارنة مع الفترة السابقة مما جعل السلطة النقدية تتخذ من محاربته هدفا اساسيا للسياسة النقدية.

حيث تظهر قراءتنا للاحصائيات المراحل التالية :

المرحلة الاولى :

ما قبل سنة 2000 و التى تميزت بتغيرات قوية للاسعار نحو الارتفاع اوحت بتوهج التضخم الذي مر من 24.9 % سنة 1997 الى 29.7 % سنة 1998 مع الاشارة الى ان سنة 1999 هي التي عرفت اعلى نسبة للتضخم و ذلك لان هذه السنة صادفت استقالة حكومة السيد حمروش مولود لتخلفها حكومة السيد احمد غزالي التي وجهت انتقادات كثيرة للحكومة السابقة مما دفعها الى مراجعة الاصلاحات التي اعتمدتها الحكومة السابقة بما فيها قانون النقد و القرض لمحاولة كسر استقلالية بنك الجزائر. فهذه المحاولة لتقليص دور السلطات النقدية انعكست على تفاقم الوضعية الاقتصادية السيئة. هذا الارتفاع في مستوى التضخم يرجع في الواقع كذلك الى التسويات التي طبقتها السلطات في جانب الاسعار خصوصا فيما يتعلق بتحريرها. هذا الارتفاع في التضخم جاء مخالفا لما هو متفق عليه في اطار في الاستعداد الائتماني الثاني . اكبر نسبة من هذا التضخم ، تجسدت اكثر في السلع و الخدمات الموجهة للاستهلاك العائلي.

المرحلة الثانية :

بداية من 2000 تناقص معدل التضخم من 18.6% سنة 2000 الى 0.3 % سنة 2000 . ليشهد بذلك الاقتصاد الوطني و لاول مرة انخفاظا مستمرا لمعدل التضخم لمدة خمس سنوات ووصوله الى ادنى مستوى حيث كان اقل من 1 %. ولكن عرف التضخم عودة محسوسة نحو الارتفاع ابتداءا من 2001 و بالضبط بداية من الثلاثي الثاني لهذه السنة ،و هذا راجع الى سنة زراعية متوسطة مع طلب كبير على المواد الزراعية .

اما في السنوات الاخيرة فان معدل التضخم يشهد انخفاضا محسوسا ب 2.5 % من 2003 الى 2006 . على العموم يظهر تحكم كبير للسلطات في معدل التضخم عند مستويات منخفضة مقارنة مع السنوات السابقة . ومن ثم استطاع بنك الجزائر تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي خلال هذه المرحلة و الذي كان غائبا و متجاهلا خلال المرحلة السابقة . الا انه تجدر الاشارة الى عودة مستويات التضخم الى الارتفاع خلال السنة الاخيرة 2007 حيث ارتفع الى 3.8 % وذلك بسبب الارتفاع الكبير في اسعار المواد الغذائية وتفيد توقعات الديوان الوطني للاحصائيات استمرار هذا الارتفاع خلال سنة 2008 ليصل الى 8.3% .

1-2- الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام :

عرف تطور الكتلة النقدية تزايدا مستمرا منذ بداية الاصلاح النقدي الجديد و لغاية السنوات الاخيرة. فبالرغم من ان هذا الاصلاح الجديد كان يهدف الى التحكم في نمو كمية النقود الا ان الواقع حال دون ذلك . حيث يلاحظ استمرار ارتفاع الكتلة النقدية حيث ارتفعت هذه الاخيرة من 343 مليار دج سنة 1990 الى 4857.8 مليار دج سنة 2006. اما بالنسبة لمعدلات نموها فانها تتراوح بين الارتفاع و الانخفاض حيث عرفت اعلى مستوياتها سنة 1992 بمعدل نمو 24.23 % و ذلك بسبب تراجع الوضعية الاقتصادية بعد تاسيس الحكومة الجديدة لاحمد غزالي التي انشغلت اساسا بتنظيم انتخابات تشريعية دون الاهتمام بتطبيق ما هو متفق عليه في اطار الاستعداد الائتماني الثاني.

ابتداءا من 1993 عرف هذا المستوى انخفاظا محسوسا بعد عودة الاتفاق مع الصندوق النقدي الدولي بعد انقطاعه عن طريق الاستعداد الائتماني الثالث و الذي اقر ضبط السياسة النقدية بصفة محكمة. و لكن سرعان ما عاد معدل النمو الى الارتفاع حيث وصل الى 47.24 % سنة 1998 .

ليتراوح بين الارتفاع و الانخفاض حتى السنوات الاخيرة . ولكن مقارنة مع مرحلة التخطيط و الاقتصاد الموجه يظهر جليا ان متوسط نمو الكتلة النقدية خلال هذه المرحلة يبقى منخفضا عما كان عليه سابقا

ان الملاحظة العامة التي يمكننا الخروج بها من هذا التحليل و هي ان ادخال التطبيق الفعلي لقانون النقد و القرض باتباع اسلوب تثبيت معايير تطور الكتلة النقدية – Monetary Targeting- - لم تسمح للسلطات المعنية باحتواء تطور الكتلة النقدية كما تشير اليه الاحصائيات. فهذا الاسلوب يظهر اذن صعب التطبيق في المحيط الجزائري و خصوصا مع نشاط السوق الموازي.

ملاحظة مكونات الكتلة النقدية تظهر بوضوح الحصة التي تحتلها النقود الائتمانية او بعبارة اخرى العملة المتسربة خارج الجهاز المصرفي خلال هذه الفترة مقارنة مع النقود الكتابية . الا انه و بالمقارنة مع المرحلة السابقة انخفضت نسبة هذه النقود المتسربة بشكل محسوس ابتداءا من 2000 حيث قدرت نسبة النقود الائتمانية بالنسبة للكتلة النقدية ب 39.3% سنة 2000 لتنخفض تباعا الى ادنى مستوياتها حيث قدرت هذه النسبة ب 22.2 % سنة 2005 و 2006 . في حين بلغت ادنى نسبة في الفترة السابقة 34 %. هذه الحالة تدل بكل وضوح علي اصرار السلطات في ظل هذا الاصلاح النقدي الجديد وفق قانون النقد و القرض على التقليص من التسرب النقدي البنكي و تشجيع استعمال النقود الكتابية.اما على مستوى النقود الكتابية اصبحت للودائع لاجل اهمية كبيرة مقارنة مع الودائع تحت الطلب ، الامر الذي يفسر تغيرا نوعيا لذهنية المتعاملين الاقتصاديين و ميلهم لفتح حسابات لاجل في البنوك و من ثم ارتفاع نسبي للادخار مقارنة مع السنوات الماضية .

وبمقارنة الاصدار النقدي بالانتاج العيني يظهر ان في هذه الفترة التحولية نحو اقتصاد السوق تضاعفت الكتلة النقدية خلال المرحلة الممتدة من 2000 الى 2005 بمعدل نمو متوسط يعادل 17.8% ، في حين تضاعف الناتج الداخلي الخام ب بمعدل نمو متوسط يقدر ب 20.3% خلال نفس الفترة .اذن فالاصدار النقدي خلال هذه المرحلة يجد مقابله في الانتاج المادي وهو ما ساهم في تحقق نوع من الاستقرار النقدي الداخلي . و ما يؤكد سعي السلطات النقدية الى تحقيق هذا الهدف هو الانخفاض الملحوظ في سيولة الاقتصاد الذي شهد مستويات مرتفعة جدا قبل صدور قانون 10/90 حيث بلغ متوسط السيولة في الاقتصاد من 1963 الى 1989 حوالي 0.6 لينخفض جليا الى 0.03 من 2000 الى 2005 . و فيما يتعلق بسرعة تداول النقود ما تزال منخفضة خلال هذه الفترة وهذا بسبب ظاهرة الاكتناز و تسرب الاموال الى السوق الموازية مما اثر على تداول النقود في الاقتصاد الرسمي.

ان التغيرات التي تعرفها الكتلة النقدية خلال هذه المرحلة الانتقالية تجد مصدرها دائما في التغيرات التي تطرا على الاجزاء المقابلة لها تبعا للظروف الاقتصادية .

بالنسبة لمساهمة الموجودات الخارجية: يظهر من خلال القراءة العامة للاحصائيات ان مقدار تغطية الكتلة النقدية من الموجودات الخارجية كان ضعيفا مقارنة مع المقابلات الاخرى خلال السنوات الاولى من هذه

المرحلة حيث بلغت نسبة هذا المقابل من الكلتلة النقدية سنة 1990 حوالي 1.55 مليار دج لترتفع نوعا ما الى 23.12 مليار دج سنة 1997 ولكنها سرعان ما عرفت تراجعا من جديد ابتداءا من 1998 بسبب الانهيار في اسعار البترول . ولكن يظهر بوضوح الارتفاع المتصاعد و المذهل لحجم هذه الاصول الخارجية و التي اصبحت تحتل الحصة الاكبر من تغطية الكتلة النقدية ابتداءا من سنة 2001 و لغاية السنوات الحالية وهذا ناتج اساسا عن الارتفاع في اسعار البترول حيث اصبحت تمثل حوالي 49 % من مجموع الكلتلة النقدية سنة 2002 لترتفع النسبة تباعا الى غاية 2006 اين اصبحت الموجودات الخارجية تمثل 89 % من الكتلة النقدية الصادرة .

بالنسبة لمكانة القروض الموجهة للخزينة في تغطية الكتلة النقدية : يشهد هذا الجزء تطورا ملحوظا من 167 مليار دج سنة 2000 الى 423.4 مليار دج سنة 2003 .الا ان هذه القروض المقدمة للدولة تظهر بالسالب خلال السنوات الاخيرة من 2004 الى 2006 مما يوحي بتسديد الدولة لجزء من ديونها اتجاه بنك الجزائر وذلك بعد ارتفاع ايراداتها الناتجة عن الارتفاع في اسعار البترول .

اما عن مساهمة هذا المقابل في تكوين الكلتلة النقدية يبقى ضعيفا مقارنة مع القروض المقدمة للاقتصاد طيلة الفترة محل الدراسة باستثناء سنتي 1993 و 1994 وذلك نتيجة التطهير المالي للمؤسسات العمومية. حيث بلغت نسبة تغطيتها من الكتلة النقدية على التوالي 68.7 % و 56.1 % .

بالنسبة لمكانة القروض المقدمة للاقتصاد في تكوين الكتلة النقدية : يبقى هذا الجزء يشكل اعلى المعدلات و اعلى الحصص في تكوين الكتلة النقدية لغاية سنة 1999 . و شهد هذا المقابل على العموم ارتفاعا ملحوظا طيلة الفترة محل الدراسة الا انه شهد انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2001-2006 حيث لم تتعدى نسبة تغطيتها 36% كحد اقصى وهذا بسبب مخلفات ازمة البنوك الخاصة التي ادت الى فقدان الثقة في النظام المصرفي و قلة الطلب على القروض.

المطلب الثالث: واقع تطبيق قانون النقد و القرض في الجزائر.[12]

ان صدور قانون النقد و القرض الداعم لسلامة ومتانة القطاع البنكي الجزائري لتطورات الحاصلة على المستوى الدولي وكدا لعمل نظامها البنكي وفق اليات اقتصاد السوق.

1- قواعد الحيطة و الحدر المطبقة في الجزائر:

تتمثل هده القواعد في جملة الانظمة التي يجب على البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية احترامها و تطبيقها و تعمل على تقوية النظام البنكي الجزائري .

1-1-نسبتي الملائمة و السيولة:

يجب على البنوك و المؤسسات المالية الاحتفاظ بنسبة ملاءة و سيولة لتضمن سيولتها و بالتالي ملاءمتها اتجاه المودعين و هاتين النسبتين هما:

1-1-1- نسبة الملاءة:

يجب ان تمثل 8 % لكن الخصوصية البنكية في الجزائر فيما يخص التزاماتها اتجاه القطاع المصرفي العمومي وضعت مراحل للوصول لهده النسبة طبقا للامر 17-10 المؤرخ في 11 اكتوبر 2017 المتعلق بتثبيت التنظيم الحدر لسير البنوك و المؤسسات المالية و هده المراحل هي :

- **4% ابتداءا من نهاية جوان 2013.**
- **5% ابتداءا من نهاية ديسمبر 2014.**
- **6% ابتداءا من نهاية ديسمبر 2015.**

[12] عاشوري صوريا , دور تقييم النظام المصرفي في دعم الرقابة على البنوك الجزائرية , مدكرة ماجيستير غير منشورة تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة , جامعة سطيف , الجزائر 2016/2014.

- **7% ابتداءا من نهاية ديسمبر 2016.**
- **8% ابتداءا من نهاية ديسمبر 2017.**

1-1-2-نسبة السيولة:[13]

تهدف الى قدرة البنوك و المؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في اي وقت لحظة من جهة و الى قياس و متابعة خطر عدم السيولة للبنوك و المؤسسات المالية من جهة اخرى .

2- راس المال الادنى للمصاريف:

ا ناول قاعدة متبعة في الجزائر تتعلق بالقواعد الخاصة بالوظيفة الائتمانية و التي تلزم البنوك بوضع ادنى لراس مالها للقيام بوظائفها ودلك وفق قانون النقد و القرض علما ان :

- **100 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية التي تقوم بكل العمليات الائتمانية ماعدى تلقي الاموال من الجمهور وفي هده الحالة يجب ان لا تقل الاموال الخاصة عن 50%.**
- **500 مليون دج بالنسبة للبنوك التي تقوم بالعمليات الائتمانية العادية (تلقي الاموال من الجمهور,عمليات القرض,تسيير طرق الدفع) وفي هده الحالة يجب ان لا تقل الاموال الخاصة عن 33% من المجموع الاجمالي.**

2- 1- تغطية المخاطر و ترجيحها:

لامكانية تغطية المخاطر الناجمة عن نشاط البنك تضمنت قواعد الحدر نظاو خاص لتقييم المخاطر المحتملة من خلال ترجيح الخطر سواء بالنسبة لعناصر اصول الميزانية (الالتزامات بالامضاء) فيتم ادراج معاملات ترجيح مستوى الخطر تتراوح من (0% الى 100%) تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها ودلك وفقا لنوعية العميل ووظيفته العملية.

2-1-1- نسبة توزيع المخاطر :[14]

[13] مرجع سبق دكره,ص08.

لقد فرض بنك الجزائر على البنوك و المؤسسات المالية الحالية عند ممارستها لنشاطها العادي و المتمثل في توزيع القروض ان لا يتجاوز الاخطار المحتملة مع المستفيد نفسه النسب التالية من الاموال الخاصة الصافية:

- **4% ابتداءا من اول جانفي 2011.**
- **30% ابتداءا من اول جانفي 2012.**
- **25% ابتداءا من اول جانفي 2013.**

وكل تجاوز لهده النسب من مجموع الاصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة و بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير و الالتزامات القديمة من جهة اخرى و تسمى هده النسبة بالعامل الادنى للسيولة.

2-1-2- اصدار النظام رقم 11 المؤرخ في 28نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية و لقد جاء في هدا النظام تعريف لمختلف الاخطار التي تتعرض لها البنوك وكدا الى تعريف الرقابة الداخلية للبنوك.

الخلاصة :

وفقا لما تطرقنا اليه في هدا الفصل فانه يتضح لنا ان سياسة الاقراض تقوم وفق قوانين وانظمة محددة من قبل منظومات و هيئات دولية التي تساهم في تنظيم مختلف البنوك التجارية وفقا لمعايير عالمية اضافة الى مختلف الدساتير التي تحكم الباد القائم فيه البنك و كل الجوانب التكميلية له.

مقدمة الفصل:

يعد الجهاز المصرفي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي و الدافع لعجلة النمو الشامل نحو التقدم إن الجزائر وقصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم في ظل اقتصاد السوق عمدت إلى إعادة النظر في منظوماتها المصرفية التي عرفة عدة إصلاحات أهمها إصلاحات سنة 1990 المتمثلة قانون النقد و القرض 90-10وهدا ما جعلها تتكيف و المحيط المصرفي و الاقتصادي و من جهة أخرى منح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية و بالتالي جعلها في المراتب السامية التي تمنح لها باحتلال مكانة مرموقة بين البنوك المحترفة .

إن البنك الوطني الجزائري واحد من البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي و الخارجي و قصد التعرف الجيد ملف هدا البنك خصصنا مبحثين :

في الأول سنتطرق إلى التعريف به و بمهامه و هيكليه التنظيمي و موارده واستخداماته .

وفي البحث الثاني سنتطرق إلى الدراسة التطبيقية لمنح القرض.

المبحث الأول:تقديم بنك الجزائر الخارجي :

يلعب **بنك الجزائر الخارجي** كغيره من المؤسسات المصرفية دورا فعلا في إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية عن طريق تشجيعه للاستثمار سواء في القطاع العمومي أو الخاص و أن الاقتصاد المحلي يشهد مرحلة انتقالية وهي مرحلة اقتصاد السوق و أهمما يميزها خوصصة المؤسسات العمومية .

ولهدا سوف نخصص هدا المبحث للحديث عن نشأة البنك الوطني و التعرف عليه

المطلب الأول :نشأة البنك.

[1]انشأ **بنك الجزائر الخارجي** بموجب الأمر رقم 66/178الصادر بتاريخ 13 جوان 1966و أسندت له مهام دعم عملية التحويل الاشتراكي و تشجيع سياسة التسيير الذاتي لرفع الخناق عن البنك المركزي و الخزينة العمومية .

وبعد إصلاحات 1971تخصص في تمويل عدة قطاعات كالصناعة والتجارة الطاقة الهندسية المدنية و القطاع لفلاحي و في عام 1982 انبثق عنه بنك الفلاحة و التنمية الريفية والدي اسند له مهمة تمويل المشاريع الزراعية و الفلاحية تحول **بنك الجزائر الخارجي** إلى مؤسسة ذات أسهم برأس مال قدره 350 مليار دينار جزائري واحتل أنداك المرتبة الثالثة بين البنوك العربية ويعتبر أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر بتدخل كل من :

-القرض العقاري الجزائري

-تونس و القرض الصناعي و التجاري

-البنك الوطني للتجارة و الصناعة في إفريقيا

-مكتب معسكر للخصم

يضم **بنك الجزائر الخارجي** حوالي 165 وكالة موزعة 17 مديرية جهوية ,أما رأس ماله قدر ب 8مليار دج كما أنه يساهم في رأس مال العديد من البنوك ,فنجده مثلا يساهم في نسبة 5بالمئة في البنك الأورو-عربي الذي يقدر رأس ماله ب40 مليون دولار ,و نسبة 38 بالمئة في اتجاه بنوك البحر الأبيض المتوسط ذو رأس مال مقدر ب 80 مليون فرنك فرنسي ,ويساهم في بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة و بنك الجزائري للتجارة المتواجدة في سويسرا .

[1] من الوثائق الداخلية لبنك الجزائر الخارجي

المطلب الثاني :مهام البنك و أهدافه.

كما لكل مؤسسة أهداف مسطرة فلا بد لها من مهام تقوم بها من اجل تحقيقها ، **بنك الجزائر الخارجي** له أهداف على المدى المتوسط و الطويل مستخلصة من الإستراتيجية الخاصة والعامة للبنك ،تتمثل مهام **بنك الجزائر الخارجي** في :

-تنفيد برنامج الدولة المتعلقة بالائتمان القصير و المتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية التقليدية –إقراض المنشأة الصناعية منها العامة و الخاصة .

-خصم الأوراق التجارية .

-إعطاء الضمانات لكل الأسواق العمومية .

-التدخل في عمليات الصرف الأجل و العاجل .

-لعب دور مراسل بالنسبة للبنوك الأجنبية .

-اكتتاب خصم،تكلفة شراء الأوراق المالية .

-منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا.

-تمويل عمليات التجارة الخارجية.

فمن بين الأهداف التي سعى بنك الجزائر الخارجي إلى تحقيقها هي:

-تحسين تسيير و جعليه أكتر فاعلية للتكييف مع التطورات و ذلك بإدخال تقنيات حديثة و جديدة في ميدان التسيير و التسويق.

-توسيع الشبكة البنكية و التقرب من الزبائن .

-تحسين وتطوير أنظمة المعلومات و الوسائل التقنية .

-فرض رقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية و التقنية.

-رد الاعتبار لوظيفة المراجعة الداخلية لأجل التحكم في الأخطار التي تواجه البنك .

-تنمية المهمة الكلاسيكية لهيئة التفتيش على مختلف المستويات التنظيمية للبنك.

-مراجعة وظيفة الموارد البشرية من أجل الإمكانيات المتاحة وتكييف هده الوظيفة مع المتطلبات الحديثة للمهمة وتحسين إدارة الموارد البشرية .

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي.

1-تعريف مديرية شبكة الاستغلال-104- مستغانم.

تعتبر مديرية شبكة الاستغلال -104-بورقلة احدى المديريات التي نشئت مع الوكالة الرئيسية لها يوم 3 محرم 1415ه الموافق ل13يونيو 1994 بمقر نهج جيش التحرير الوطني بمستغانم على يد السيد محمد ترياش لمدير العام الأول لها و حاليا ممثلة من قبل السيد رضا بوهلال ،و يقدر رأس مالها ب 146000000.00حيث تشرف هده الأخيرة على 14 وكالة.

2-الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري لشبكة الاستغلال -104-مستغانم.

تتكون المصلحة من مجموعة من المصالح المكلفة بالسير الحسن لنشاط الوكالة ومن أهمها قسم الإدارة مصلحة الأمانة الالتزامات (القروض)،مصلحة صندوق التجارة الخارجية بالإضافة إلى المدير العام و نائبه و الأمانة العامة.

-المدير:هو مكلف بتوجيه و تنظيم و مراقبة كافة نشاطات الوكالة و السهر على تطبيق القوانين،السهر على تحسين نوعية الخدمات.....

-نائب المدير:لا تختلف وظائفه عن وظائف المدير

-الأمانة العامة:و من مهامها

- استقبال المكلمات الهاتفية
- تأمين عمليات البريد الصادرة من الوكالة
- تنظيم و إدارة المواعيد الرسمية للمدير
- مساعدة مدير الوكالة في تسير و تنظيم المهام المكلف بها

-مصلحة الصندوق:وهي المصلحة الأكثر حيوية و نشاط و تقسيم إلى رئيس القسم،وكيل الحولات.....

-مصلحة أمانة الالتزامات(القروض):وهي مصلحة محل الدراسة ومن مهامها:

- دراسة ملف القرض
- القيام بالإحصاءات الشهرية و الفصلية و السنوية الخاصة بالقروض

-مصلحة التجارة الخارجية :هي المتعلقة بالتجارة الخارجية (صادرات،واردات)تقوم بمعالجة مستندات عملية التسوية (تسوية المعاملات بين المصدر و المستورد).

-قسم الإدارة:تقوم بكافة العمليات المتعلقة بالموظفين،من أجور العمال أو الزيادة.

الهيكل التنظيمي لمديرية شبكة الاستغلال-104- مستغانم

الشكل رقم:(1-1)الهيكل التنظيمي لمدرية شبكة الاستغلال -104- مستغانم.

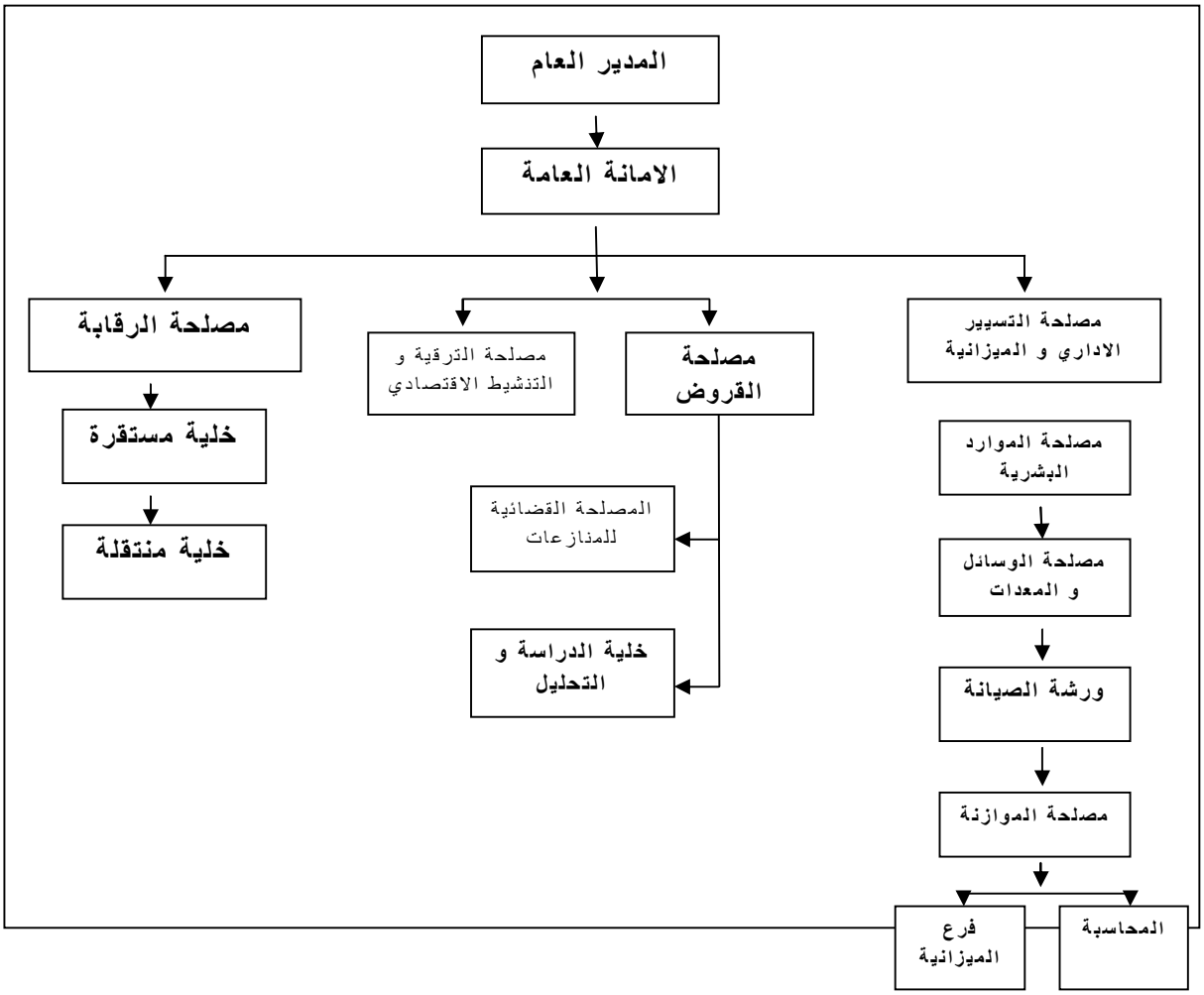

المصدر: مدرية شبكة الاستغلال -104- مستغانم

3-وظائف المصالح التابعة لمديرية شبكة الاستغلال-104-مستغانم:

تظم مديرية شبكة الاستغلال-104-مستغانم كباقي المديريات الجهوية مجموعة من المصالح كما هي موضح في الهيكل التنظيمي المتعلق بها وهذه المصالح تقوم بوظائف تتمثل في:

3-1-وظائف دارة القروض:تقوم هده الدائرة بالاشراف على:

*المصلحة القضائية و المنزاعات :المكلفة بمعالجة كل المشاكل المتعلقة بالقروض سواء من طرف الزبائن أو على مستوى المديرية الوكلات التابعة لها.

*خلية لدراسة و التحليل:وهي المكلفة بالتسيير ،التنظيم،وكذى دراسة كل الجوانب المتعلقة بالقروض الممنوحة .

3-2-وظائف دائرة التسيير الاداري للميزانية:تقوم هده الدائرة بالوظائف الموكلة لها من خلال المصالح المشرفة عليها.

*مصلحة الموازنة تشرف على :

-فرع الميزانية :تقوم باعداد الموزانات التقديرية لأعمال البنك

-فرع المحاسبة :يقوم باعداد المحاسبة من الميزانيات و جدول حسبات النتائج.

*مصلحة الموارد البشرية :تشرف على :

-فرع التوظيف :مسؤول على التوظيف عموما و كدى يقوم بمتابعة المسار المهني للموظفين .

-فرع الأجور :يهتم بالرواتب و الجانب الاجتماعي للموظفين (التعويضات ،الضمان الاجتماعي...)

-فرع التكوين:يقوم بتحديد كل ما يتعلق بالبعتات التكوينية ،المراسل الاجتماعي...

*مصلحة الوسائل و المعدات:تفور هده المصلحة الوسائل و العتاد اللازميين لمزاولة النشاط من أوراق ،أقلام،مكاتب...

*ورشة الصيانة :تقوم بصيانة كل الوسائل و المعدات في اطار المؤسسة وكذى على مستوى كل ادارات .

3-3-وظائف دائرة و ترقية و تنشيطالاقتصادي:تقوم أساسا بتسويق الخدمات البنكية عن طريق كل وسائل الاتصال المختلفة من اداعة ،تلفزيون ،جرائد.

3-4-وظائف دائرة الرقابة:لهده الدائرة دور فعال في التنسيق بين المديريات الجهوية و الوكالات التابعة لها و المديرية المركزية للبنك وكذى بالسهر على تطبيق التوصيات و الأوامر التي يتم إعدادها على مستوى المديرية للبنك الخاص بالمصالح المديريات الجهوية للوكالات التابعة لها تقوم هده الدوائر بوظائف عن طريق خليتين :

*خلية مستقرة:تكون الرقابة على مستواها عن طريق الوظائف التي يتم إعدادها .

*خلية متنقلة:تقوم بالرقابة مكانية و هي تنقسم إلى :

-رقابة دورية تتم وفق جدول يتم إعداده مسبقا في سرية تامة وتكون هده الرقابة في شكل زيارات ميدانية مفاجئة .

-رقابة للمتابعة و السهر على تطبيق التوصيات و الأوامر.

-رقابة خاصة تكون في حالة وجود مشاكل على مستوى المديرية الجهوية .

المبحث الثاني:دراسة ملف منح قرض استثماري و قرض استغلالي

وفي هدا المبحث سنقدم على دراسة ملف مؤسسة لصيانة واصلاح أجهزة التكيف و التبريد و تحليل وثائقها التقنية و التعرف من خلالها على أن المؤسسة ستحصل على القرض أم لا .

المطلب الأول:تقديم ملف القرض و طرق تحليله من طرف البنك.[2]

ان عملية تمويل القرض استثماري تتطلب مجموعة من الاجراءات ،أولها تكوين ملف خاص بالاستثمار و هدا الملف ينتقل من المستثمر الى الجهة المكلفة لمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات و ذلك خلال فترة لا تتعدى 3 اشهر .

1-دراسة ملف قرض استثماري:ان طلب قرض استثماري يرتكز على مختلف الوتائق و المعلومات التي يقدمها المستثمر الدي يتضمن بيانات كاملة و دقيقة يحضى باهتمام البنك و يكون له الأولوية في الدراسة و يجب أن توضح هده الوتائق المعلومات التالية:

-تقديم المشروع

-اظهار الصحة المالية للمؤسسة .

-اعطاء الفوائد المالية و اقتصاذدية للمشروع.

-تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها .

- اظهار الكفاءة و الاحترام في تسير المشروع.

1-1-مكونات ملف القرض:صاحب المشروع بتحرير طلب يتألف من :

أ-الملف الإداري:و يتمثل في الوثائق الإدارية

ب-الملف التقني:يحتوي على دراسة التقنية الاقتصادية للمشروع و التي تحتوي على الوثائق التالية:

-الميزانية وجدول حسابات النتائج من 3سنوات السابقة ادا كانت المؤسسة قديمة النشأة
-ميزانيات و جدول حسابات النتائج التقديرية ل 5 سنوات القادمة .

-جدول اهتلاك القرض.

[2] من الوثاق الداخلية, لبنك الجزائر الخارجي ,مصلحة القروض

-مخطط تمويل المشروع .

-مخطط الأعمال أو الأشغال.

1-2-اداع الملف :

إن الملف يتكون من الدراسة التي يقوم بها المستثمر على مشروعيه و كدى الوتائق المطلوبة يتم اداعه في أول الأمر لدى الوكالة المحلية التي تقع في نفس مكان تواجد المشروع .

تقوم الوكالة بدراسة هدا الملف استنادا لمى جاءها من معلومات من المستثمر و مع الاستعانة بالدراسة التي يجريها هدا الأخير ،كما يمكنها اللجوء الى مصادر أخرى لتزويد بالمعلومات (البنوك،المؤسسات المالية الأخرى).

و يتخد القرار حسب القانون الداخلي للبنك و الدي حدد مبلغ معين لكل مستوى موجودة في البنك حيث ادا تعدى مبلغ المشروع الممول لهده القيمة المحددة فان ملف القرض من مستوى لأخر و ذلك على النحو التالي:

أ-مستوى الوكالة :الحد الأقصى (20000000دج الى400000000دج).

ب-مستوى المديرية الجهوية :الحد الاقصى (800000000دج).

ج-مستوى المديرية المركزية للقروض.

د-اللجنة المركزية للقروض:غير محدود.

فالمستويات الثلاثة الأولى تقوم بدراسة الملف و إعطاء رأيه ،أما اللجنة المركزية للقروض فتقتصر مهمتها على اتخاذ القرارات و ذلك بأحد ما جاءها من المستويات السابقة .

2-تقنيات دراسة ملف القرض:[3]

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل و القرض و كدى تكوين ملف طلب القرض بما يتضمنه من معلومات متعلق بالعميل ذاته أو بمعلومات و بيانات المالية و المحاسبية التي قدمها العميل تتم عملية الدراسة الاقتصادية و الفنية و المالية للملف من طرف المكلف بالدراسة على النحو التالي :

2-1- دراسة الاقتصادية :

[3] من الوثاق الداخلية, لبنك الجزائر الخارجي

أ-العامل البشري:فالدراسة ترتكز على أهم عنصر في الائتمان ألا وهو التقة التي تعتمد أساسا على مدى نزاهة و التزام العميل باعتمداته و عقوده اتجاه معامليه في مجال نشاطه.

ب-العامل الاقتصاديو هو ما يشمتل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه من طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي بهدف التنبأ بمستقبل الأحوال الاقتصادية في ما يتعلق بالقطاع المعني .

ج-العامل النقدي:دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معامل الفائدة،معدل الخصم و إعادة الخصم و سياسة تأطير القروض....من السياسات الأخر التي من شأنها أن تأثر سلبا أو إيجابا على نشاط البنك في ما يتعلق بمنح القرض.

د-العامل الاجتماعي:وهو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من الالتزامات العملية و الاجتماعية عموما التي من شأنها أن تحدد عرقلة النشاط المزعوم تمويله وكذلك موقعه من ضغوطات السلطات العامة

2-2- الداسة الفنية : يقصد بها تحليل وسائل العمل في المؤسسة و نوعية التجهيزات و تطوراتها و تنظيم العمل و ادوات و طرق التسويق للمنتوج بعد دراسة طبيعته هل هو كمالي تنافسي ام ضروي , او انه من النوع الدي يمكن احلاله؟ و من هنا ياتي عامل سعر لمعفة القدرة التنافسية لهدا المنتوج من حيث التكلفة الجودة و الكمية سواءمن السوق الداخلي او الخارجي ووضعية هدا القطاع في الاقتصاد.

2-3- الداسة المالية :

بناءا على الوثائق و المحاسبة المتمثلة في الميزانيات الفعلية و التقديرية ومن تم تحويلها الى ميزانيات مالية و كدا جداول حسابات النتائج و التقديرات حيث تتم عملية التحليل و التشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شانها ان تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل و اسقلاله المالي و قدرته على الوفاء ومردوديته الربحية بشكل عام حيث ان الداسة التي يقوم بها البنك تسجل على استمارات تدعى (ST44).

يقوم المكلف بالدراسة المالية (التحليل المالي) بمايلي:

1- النحقق من الميزانيات المحاسبة المقدمة ثم تحويلها الى ميزانيات مالية.

2- حساب راس مال العامل FR وعلى اساس النتيجة يمكن الحكم كمايلي:

- اذا كا FRموجب فان القرض مقبول.
- اذا كان FRسالب يتم رفض القرض.

3- حساب احتياج راس مال العامل BFR حيث اذا كان:

- BFRسالب يعني تمويل داتي.
- BFRموجب يعني تمويل من الاخرين (لبنوك و الافراد).

4- حساب بعض النسب المعتمدة لدى البنك الوطني الجزائري :

- رقم الاعمال و الدي يوجد ضمن دلالات متممة اذا كانت المؤسسة خدمية .
- القدرة على التمويل الداتي : نتيجة الدوة + مخصصات الاهتلاك.
- القيمة الحالية لتدفقات المشروع (i+1) قدرة التمريل الداتي + =(I VAN-)
- مدة استرداد القرض = قيمة القرض/ متوسط التمويل الداتي .
- مدة استرداد قيمة المشروع.

2- اتخاد قرار منح القرض من طرف البنك :[4]

بعد القيام بالدراسة و تقييم العميل تقوم مصلحة القروض باتخاد القرار اما بالقبول او الرفض بناءا على نتائج الدراسة المالية للمشروع ففي حالة القبول يتم اشعار الزبون بالموافقة على طلبه ثم يقوم البنك باصدار وثيقة الالتزام و التي تنص على:

- نوع القرض المطلوب.
- مبلغ القرض.
- سعر الفائدة على القرض.
- جميع الضمانات المطلوبة.

اما في حالة الرفض فانه يتم اشعار الزبون برفض طلبه و يطلب منه سحب ملفه.

*مدة القرض: يتم تحديد مدة القرض حسب نوعية نشاط العميل وفي حالة:

[4] من الوثاق الداخلية, لبنك الجزائر الخارجي

- قرض استثماري اذا كانت قروض متوسطة مدتها 7 سنوات.
- قروض طويلة المدى 10 سنوات .
- قرض استغلالي مدته عام قابل للتجديد.

*سعر الفائدة على القرض:

ا- قرض استثماري: يتعامل مع البنك بنسبة فائدة اذا كانت متوسطة تقد ب 5,25% و اذا كانت طؤيلة الاجل تقدر ب 5,74 % .

ب - قروض الاستغلال:[5]

- تسهيلات الخزينة بسعر الفائدة 5,75 %.
- تسبيقات المخزون 7,75 %.
- خصم تجاري 7,5 %
- قروض موسمية على الحساب و التسبيق على الفواتير 7,5 %.

*طريقة التسديد:

- في حالة قرض استثماري في هده الحالة قام البنك بتحديد فترة سماح تتراوح مدتها سنة.
- اما اقساط التسديد يتم تسديدها كل 6 اشهرمن المدة المتبقية بعد السماح.
- في حالة قرض استغلال يتم تسديد القرض على اقساط شهرية لمدة سنة.

[5] من الوثاق الداخلية, لبنك الجزائر الخارجي

المطلب الثاني: الضمانات المقدمة عند الطلب على قرض.[6]

يقدم العميل طلب خطي للقرض قصد تمويل مشروعه من الوكالة فتقوم هده الاخيرة بجمع البيانات المحاسبية و المالية عن مختلف جوانب هدا القرض و النشاط المراد تمويله مع الاخد بعين الاعتبار نواع الرهانات المقدمة من طرف العميل وعليه سيتم في هدا المبحث دراسة شاملة لكل الضمانات المقدمة.

1- تعريف الضمان:

لتوضيح معنى الضمانات بالنسبة للبنك او المقترض سنقوم بعرض مجموعة من التعاريف و المصطلحات التي تقربنا الى فهم محتوى الضمان.

الضمان هو التزام رد شيء على حاله او رد قيمة مكافئة له و هي كل ما يسعى لحماية الحقوق و الاشخاص.

و نستخلص من هده العبارة مجموعة من الخصائص التالية:

- الوقاية حيث ان من البديهي عند تقديم قرض ان يسدد قيمة هدا الاخير او جزء منه كما يمكن ان لا يسدد كليا.

-تغطية خطر يمكن ان يحدث و ليتحقق هدا الهدف يجب العمل على اختيار امثل ودكي لطيعة و نوع و مستوى الضمان.

- تغطية خطر مستقبلي ممكن حدوثه باعتبار القرض متصل مباشرة بالزمن ادن على البنك ان يحمي نفسه و يحتاط من التقلبات المرتبطة بكل مشروع ينجز فيفتة محددة.

تعتبر الضمانات وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين الحصول على القروض من البنك هدا من جهة و من جهة اخرى هي اداة اثبات حق لبنك في الحصول على امواله اي استعادتها بطريقة قانونية و هدا في حالة عدم سداد القروض من طف العملاء.

[6] من الوثاق الداخلية, لبنك الجزائر الخارجي

2- انواع الضمانات:

2-1- الضمانات الشخصية:

وعموما ياخد هدا النوع اشكالا عدة اهمها:

- الكفالة.
- خطاب النية.
- الضمان من الطلب الاول.
- الضمان الاحتياطي.
- التامين على القروض.

2-2-الضمانات الحقيقية:

هي متعلقة بتوجيه احدى الممتلكات لضمان دين ما حيث يمكن ان تكون الممتلكات تخص المدين بعينه او انها مقدمة من قبل طف ثالث لا يكفي تقديم احدى الممتلكات كضمان ليتم تغطية القض باكمله.

2-3- الضمانات الغير المنقولة:

و يضمن هدا الصنف اشكال عديدة سنلخص الاكثرها انتشارا فيمايلي :

2-3-1- الهن الرسمي:

- الرهن الرسمي القانوني.
- الرهن الرسمي القضائي.
- الرهن الرسمي الاتفاقي.

2-3-2-الامتيازات الخاصة الغير منقولة:[7]

وهده الامتيازات لها شكلين :

- امتياز مقرض الاموال.
- امتياز بائع المبنى.

2-3-3-رهن الحيازة :

[7] من الوثاق الداخلية, لبنك الجزائر الخارجي

و هنا نميز بين نوعين من الرهن الحيازي:

- رهن الحيازة للمحل التجاري.
- رهن الحيتزة للمعدات و الادوات.

2-4- الضمانات المنقولة :

تتمثل في رهن القيم المنقولة في تقديم جزء من مجموعة السندات التي يمتلكها المقترض لفائدة البنك كضمان لتسديد قيمة القرض الممنوح و هده العملية تتم ببساطة عن طريق تقديم تصريح مؤرخ و موقع من طرف دلك المالك.

و يختص الضمان المنقول بمجموعة من الخصائص نلخصها في النقاط التالية:

- من حق المدين بيع السندات المرهونة حتى يتسنى له استعادة امواله.

- يمكن للمدين المطالبة بانتقال الملية القانونية للرهن لصالحه حيث يعتبر هدا الاجراء اقل الحلول خطورة.

من جهة اخرى يستطيع ان يضمن القرض ايضا بتكلفة عائمة و التي تعرف بالشكل التالي:

هي مجموعة اصول المؤسسة الحالية منها و المستقبلية و المخصصة لضمان قرض معين اد تمنح هده التكلفة العائمة للمقرض حرية ادارة و تسيير المؤسسة دون اي عائق.

3- اهمية الضمانات :[8]

- بالنسبة للضمانات الشخصية: تكمن الاهمية الفائقة في كون ان غير الدائن لنفس المدين له اي حق على المستفيد من الكفالة ففي حالة وجود عدة دائنين لنفس المدين ووجد في نفس الوقت كفيلا للدائن فلا يحق للدائنين الاخرين العودة اليه للمطالبة بحقوقه ادا لم يسدد المدين الاصلي ما عليه من ديون تجاههم.
- بالنسبة للضمانات الحقيقية : تتجسد اهميتها في الشيء الدي يكون دائما قابلا للتقويم في اية لحظة ويتسنى ذلك في الموقع الدي ياخده الشيء المرهون ا دان

[8] من الوثاق الداخلية, لبنك الجزائر الخارجي

المقر يحدد العقار فادا كان الموقع الدي يحتل الشيء محل الرهن استراتيجي فهدا يعرضه لارتفاع قيمته و العكس صحيح.

المطلب الثالث: دراسة حالة ملف قرض استثماري وقرض استغلالي في بنك الجزائر الخارجي:

الجدول رقم (1-1) : الميزانية المالية للسنوات 2011, 2012, 2013.

جانب الصول:

الاصول	2011	2012	2013
الاصول الثابثة	1518933	1907494	5246592
معدات و ادوات	9833	597938	498141
معدات النقل	1432090	1142473	346664
تجهيزات انتاج اخرى	77010	142083	253787
قيم ثابتة اخرى	0	25000	1025000
حقوق الاستثمار	0	25000	1025000
الاصول المتداولة	9671256	18770158	1551347
قيم الاستغلال	0	4302169	0
بضاعة			
مخزونات		4302169	
قيم غير جاهزة	778935710	10656857	12833322
حقوق على المخزونات		158046	
حقوق على الشركاء و الشركات	39600	2312285	330846
العملاء	1164199	8186526	3016096
قيم جاهزة	6689911	3811132	9486380
المتاحات	1777546	3811132	2680225
مجموع الاصول	11190190	20677652	20760139

جانب الخصوم :

الخصوم	2011	2012	2013
الاموال الخاصة	2990776	4848579	932807
راسمال الشركة	100000	1000000	100000
نتائج رهن التخصيص	326720	2434762	4170125
نتيجة النشاط	2564056	2313817	3112682
ديون طويلة الاجل	0	0	1040000
ديون قصيرة الاجل	8199414	15829073	11457332
ديون الاستغلال	125810	966326	760604
ديون مالية			66340
حسابات جارية للشركات		8250000	
موردون	7164751	6204346	7773029
ضرائب على الرسوم	908853	408401	837359
تسبيقات بنكية			2000000
مجموع الخصوم	111990190	20677652	20760139

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثاق من البنك.

الجدول رقم: (1-2): الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2011, 2012, 2013 .

السنوات	2011		2012		2013	
الاصول	المبلغ	السنة	المبلغ	السنة	المبلغ	السنة
الاصول الثابتة	1518933	% 13,5	1907494	% 2,22	5246592	% 25,27
قيم الاستغلال	0	% 0	4302169	% 20,8	0	% 0
غيم غير جاهزة	7893710	% 70,54	10656857	% 51,53	12833322	% 61,81
قيم جاهزة	1777546	% 15,88	3811132	% 18,43	2680225	% 12,91
المجموع	11190190	% 100	20677652	% 100	20760139	% 100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثاق من البنك.

الجدول رقم (1-3): جانب الخصوم

السنوات	2011		2012		2013	
الخصوم	المبلغ	السنة	المبلغ	السنة	المبلغ	السنة
الاموال الخاصة	2990776	% 26,72	4848579	% 23,44	9322807	% 25,27
د.ط. الاجل	0	% 0	0	% 0	1940000	% 9,34
د.ق. الاجل	8199414	% 73,27	15829073	% 76,55	11437332	% 55,09
المجموع	11190190	% 100	70677652	% 100	20760139	% 100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثاق من البنك.

تحليل الميزانية المالية المختصرة:[9]

من خلال الميزانيات المالية للسنوات الثلاثة المدروسة نستطيع ان نرى هنالك ارتفاع في قيمة اجمالي الاصول تدريجي و متواصل خلال فترة الدراسة و دلك ناتج عن الارتفاع في الاصول الثابتة خلافا للاصول المتداولة فشهدت انخفاضا طفيفا في العالم الاخير و هدا يدل على نقص السيولة في المؤسسة و في العام الدي يليه 2014 ارتفعت الاصول و دلك ناتج عن ارتفاع في الاصول الثابتة وانخفاض عناصر الاصول المتداولة.

اما بالنسبة لعناصر خصومها فلقد شهدت السنوات المدروسة ارتفاع متواصل لجميع عناصرها عاى خلاف الديون القصيرة الاجل التي شهدت انخفاضا في قيمتها و الدي تزامن مع ارتفاع القيم الجاهزة ودلك تحسبا لوقوع المؤسسة في حالة عسر مالي وهدا يؤكد ان تسيير السيولة فعال في هده المؤسسة.

ا- حساب مؤشرات التوازن المالي (FR- BFR- TR):

FR = الاصول الدائمة - الاصول الثابتة (من اعلى الميزانية).

BFR = (الاصول المتداولة -المتاحات) - (الديون القصيرة الاجل - التسبيقات البنكية).

[9] من الوثاق الداخلية, لبنك الجزائر الخارجي

.BFR - FR = TR

تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية:

جدول رقم (1-4) يوضح مؤشرات التوازن المالي

	2011	2012	2013
الاموال المتداولة	2990776	4848579	9322807
الاصول المتداولة	1518933	1907494	5246592
FR	1471843	2941085	4076215
الاصول المتداولة	9671256	18770158	15513547
متاحات	177746	3811132	2680225
اصول متداولة خارج الخزينة	7893710	1495026	12833322
ديون قصيرة الاجل	8199414	15829073	114437332
تسبيقات بنكية	/	/	2000000
BFR	-305704	-870047	3395990
TR	177747	3811132	680225

المصدر: من اعداد الطالبة , تم حسابها من خلال المعطيات .

جدول رقم (1-5) يوضح المؤشرات المالية.

	2011	2012	2013
FR	1471843	2941085	407621
BFR	-305704	-870047	3395990
TR	177757	3811132	680225

ج- تحليل المؤشرات المالية:

- تحليل راسمال العامل(FR) : نلاحظ ان FR موجب و متزايد خلال السنوات الثلاثة المدروسة هدا ان الاموال الدائمة قد غطت الاصول الثابتة مما نتج

عنه فائض موجب يعبر عن هامش الامان فنستنتج ان الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

- تحليل الاحتياج في راسمال العامل (BFR): نلاحظ ان BFR سلبي وهو يرتفع من سنة الى اخرى و هدا يدل على ان المؤسسة لا تحتاج الى راسمال العامل لانه يغطي الاستثمارات و ان هده القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهها لتمويل دورة الاستغلال بسبب ضرائب و رسومات الاستغلال.
- تحليل الخزينة (TR):الخزينة موجبة و تزداد بانتظام هدا ما يفسر السيولة التي تسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجاتها القصيرة الاجل.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول ان المؤسسة في وضعية تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال.

الخاتمة العامة:

تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في الاقتصاد الوطني لاي دولة,ولقد كان ظهورها بعد ان حل فائض مالي عند جماعة من الافراد ووجود عجز مالي عند اخرين, فكان من وظيفة البنك التدخل كوسيط مالي بين الطرفين, ومن ين الوظائف الاساسية للبنوك التجارية نجد:

- وظيفة كلاسيكية: جمع الودائع و منح القروض للعملاء.

وظيفة حديثة: منها انشاء النقود, المساهمة في خلق استثمارات جديدة و الدخول الى الاسواق المالية من خلال المضاربة.

- وادا كان اي بنك يهتم بجمع اكبر قدر من الودائع من اجل دعم المركز المالي له فانه يعمل جاهدا عى توظيف هده الاموال في منح القروض للعملاء من اجل الحصول على ربح لضمان ودائع الجمهور و الحصول على الارباح التي هي اساس وجوده و بقائه.

فهو يعمل على توزيع قروض الاستغلال و الاستثمار و قروض التجارة الخارجية و التنويع في خدماته ايضا وهدا في ظل عولمة مصرفية واسعة وتكون عملياته في غاية الدقة و الشفافية و السرعة في تقديم الخدمات المحاطة بجملة من المخاطر و الظروف الصعبة التي قد تنتج عنها بعض الفضائح البنكية وعليه فان هدا الاخير يعمل على وضع استراتيجية واضحة التي تعمل على التسيير الفعال لمختلف تلك المخاطر ودلك من خلال دراسة معمقة كافية و ملمة بكل جوانب العميل (النفسية , العملية , و المالية...) من خلال لجنة بنكية مختصة في منح القروض.

ومن خلال التربص الدي اجريته في البنك الوطني الخارجي وكالة مستغانم تبين لنا جليا الطريقة العملية التي يقوم بها البنك من خلال لجنة متخصصة في منح القروض و بالتنسيق مع عدة مصالح خارجية (مصلحة الضرائب , مصلحة التأمينات و غيرها...) تقوم بالدراسة و التحري و المتابعة واخد الضمانات اللازمة وفق استراتيجية محددة من طرف البنك.

وانطلاقا من الدراسة النظرية و التطبيقية لموضوع معايير و اجراءات منح القروض تمكنا من الوصول الى جملة النتائج و المتمثلة في النقاط التالية:

1 - تساهم البنوك التجارية و بفعالية في تنمية النشاط الاقتصادي من خلال دعم المؤسسات التي هي بحاجة الى تمويل عن طريق الثروة.

2 - تأخذ قروض الاستغلال و الاستثمار الجزء الاكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها.

3 -عند التعامل مع اي بنك تجاري مع القروض يجب ان تكون لدية سياسة الاقراضية مكتوبة مسبقا و التي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في ادارة وظيفة الاقراض في البنك.

4 - لا يقوم البنك بإجراء التوقيع على القرض الا بأخذ عوامل اساسية في الحسبان كالمقدرة و السمعة و القدرة على تمويل الدخل و درجة الملكية للأصول و الظروف الاقتصادية التي تعمل فيها المؤسسة الطالبة للقرض حاليا و مستقبليا , عن طريق تحصيل مالي دقيق ودراسة داخلية و خارجية شاملة و فعالة.

5 - تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر بل يقوم بأخذ الضمانات اللازمة لدلك من اجل حماية امواله .

ومن خلال هده النتائج التي توصلنا اليها و الموافقة للفرضيات فيمكننا تقديم جملة من التوصيات التي تدخل ضمن فعالية تسيير القطاع البنكي مستقبلا على النحو التالي:

ا - ضرورة مواصلة اصلاح الجهاز المصرفي و المالي بشكل معمق و دقيق حتى يتمكن من الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني و التكيف مع التطورات العالمية بكفاءة وفعالية.

ب - يتطلب على البنوك تطوير اداءها بتحسين طرق عملها واستخدام التكنولوجيا يسمى بالنقود الالكترونية و البنوك الحديثة و الجديدة للإعلام و الاتصال خاصة ضمن ما الالكترونية.

ج - ضرورة ترقية العنصر البشري ليتأقلم مع التطورات التكنولوجية.

د -ضرورة توخي الدقة و الحذر في دراسة ملفات قروض العملاء بتحديد المخاطر و قياسها و العمل على التقليل من نتائجها السلبية.

و بالرغم من المجهودات المبذولة خلال السنة لإثراء الموضوع اكثر الا انه من الطبيعي ان لا يتم الالمام بجميع عناصر الموضوع , وهدا نظرا لاتساع جوانبه, و كدا التطورات الحاصلة في الميدان المصرفي خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي و اتساع رقعة المنافسة الدولية بين البنوك في مجال منح القروض .

قائمة المراجع:

- اسامة عزمي اسلام , شقيري نوري موسى , ادارة المخاطر و التامين, الجزائر 2007{8}.
- الجريدة الرسمية العدد 43,14,76, 50 (تصريح وزير المالية كريم جودي) {6}.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , العدد 54 الصادرة في 13ديسمبر 2014, ص18 {1}.
- امال عادل مسعود , اثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على استراتيجيات ادارة المخاطر في شركات التامين الاردنية المدرجة في البورصة , مدكرة تخرج ماجستير تخصص محاسبة , الجامعة الزرقاء , ص66{11}.
- بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات و السياسات النقدية , ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون طبعة 2004 ص 104- 105 {1}.
- بوقرة رابح و حسين بلحور , ادارة المخاطر المصرفية بالاشارة الى حالة الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة المسيلة ص 02 {5}.
- حمزة الفلالي , المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية ,وفقا للمتطلبات لجنة بازل , المؤتمر الدولي حول ادارة المخاطر المالية و انعكاساتها على اقتصاديات دول العالم , يومي 12/11 ديسمبر ,ص02 {7}.
- شاكر العزيز , محاضرات في الاقتصاد البنوك , ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر 1992 ص 14,15 {4}.
- طالب عيسى ,طارق جلول,تمويل الاستثمارات الخارجية عن طريق القروض , مدكرة تخرج لنيل الشهادة الجامعية للدراسات التطبيقية 2004/2003 ص 14,15{3}.
- عاشوري صوريا , دور تقييم النظام المصرفي في دعم الرقابة على البنوك الجزائرية, مدكرة ماجيستير غير منشورة , تخصص دراسات مالية و محاسبة معمقة , جامعة سطيف , الجزائر 2016/2014{12} .
- عبد الكريم , احمد قدور , ادارة المخاطر بالصناعة المالية الاسلامية , الاكادمية للدراسات الاجتمااعية و الانسانية , عدد 2012 ص 13 {9}.
- محمد عبد الفتاح ,ادارة البنوك , دار الماهج ,الاردن ,2008 ,ص66 {8}.
- محمد محمود عبد ربه, محاسبة التكاليف, الدار الجامعية, 2000 ,ص40.
- عبد المعطي رضا ارشيد, ادارة الائتمان , داروائل للنشر و الطباعة , الاردن , 1999, ص13.

المواقع الالكترونية:

Http:// www.giem.info/article/details/id/302#.VTUyzSFViKP

تاريخ الاطلاع: 2018/02/28

http//www.abl.org.ib/ar/subpage.aspx.pageid=1088

تاريخ الاطلاع: 2018/03/11

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	اجمالي القروض المقدمة من طرف البنك.	32
(01-03)	الميزانية المالية لسنوات 2011, 2012, 2013 .	56
(02-03)	الميزانية المالية المختصرة.	57
(03-03)	جانب الخصوم.	58
(04-03)	مؤشرات التوازن المالي.	59
(05-03)	المؤشرات المالية.	59

جدول الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	ادوات ادارة المخاطر.	12
(02-01)	خطوات ادارة المخاطر.	14
(01-02)	منظومة المخاطر.	27
(02-02)	مخطط لجان ادارة المخاطر البنكية.	29
(01-03)	الهيكل التنظيمي لمدرية شبكة الاستغلال -187-مستغانم	45